الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكـــــرة لاستكمـــــال متطلبـــــات شهـــادة ماستـــــر أكاديمـــــي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري

للفترة الممتدة من 2016 الى 2021

تحت إشراف الأستاذة

. د. لوكيل ليلى

من إعداد الطلبة

. بلعيد عمارة

. وقادي فتحي

لجنـــة المناقشـــة		
د. بالحبيب عبد الكامل	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
د. عازب أحمد الشيخ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا
د. لوكيل ليلى	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدتي أغلى ما أملك في الوجود شفاها الله وأطال في عمرها

إلى أحسن ذكرى في الحياة والدي رحمة الله عليه

{ وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا }

إلى سندي في الوجود إخوتي حفظهم الله

إلى زوجتي الغالية وكل أقربائها

الى من لا تحلو الحياة إلا بهم أبنائي قرة عيني

إلى من شاركني في اعداد هذا البحث صديقي***وقادي فتحي***

إلى كل أصدقائي الأوفياء

الى كل طلاب السنة ثانية ماستر مالية وتجارة دولية دفعة 2023

إلى كل مناضل في سبيل العلم والمعرفة

إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

بلعيد عمارة

الإهـداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

(والدي العزيز)

إلى من بـــها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القــلب المعطاء

(والدتي الحبيبة)

إلى من بذلوا جهدًا في مساعدتي وكانوا خيرَ سندٍ

(إخـواني وأخواتي)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي ....

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.....

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسال الله تعالى أن يتقبله

خالصًا...

وقادي فتحي

شكر وتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله،

وأعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم،

والصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله

وصحبه أجمعين وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى الأستاذة المشرفة" الدكتورة

" لوكيل ليلى"

على قبولها الاشراف على هذا العمل وما قدمته لنا من معلومات قيمة

وما أبدته لنا من نصائح وتوجيهات حول الموضوع

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

وهذا مصداقا لقول نبينا محمد صلي الله عليه وسلم

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

ملخص البحث

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات من خلال التطرق في الجانب النظري على أهم مكونات ميزان لمدفوعات أهميته والمميزات التي تفرقه عن باقي الموازين وكيفية التسجيل فيه ومعالجة الاختلالات التي تطرأ عليه، إضافة الى أسعار البترول ومحدداتها وأنواعها والعوامل المؤثرة في التسعير.

أما الجانب التطبيقي فقد تناول تقلبات أسعار البترول وأثرها على ميزان المدفوعات، والجزائر كدولة بترولية تتأثر بهذه الظاهرة، بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة تقلبات أسعار البترول على مؤشر من مؤشراتها الاقتصادية (ميزان المدفوعات)خلال الفترة بين سنتي 2016-2021 حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتعلق بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول أي هناك علاقة طردية تربط بينهما.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، أسعار البترول، عجز، فائض

Abstract

This study examines the relationship between all the components of two scales, its importance and the features that differentiate it from the rest of the scales, in addition to the prices of its parameters, types and factors in pricing.

As for the applied side, it dealt with fluctuations in oil prices and their impact on the balance of payments, and Algeria as an oil country is affected by this phenomenon, so that this research aims to know fluctuations in oil prices on one of its economic indicators (balance of payments) During the period between two years 2016-2021, Where the descriptive analytical approach was relied upon in order to describe and analyze the statistical data, and the study concluded that the balance of the Algerian balance of payments is largely related to fluctuations in oil prices, that is, there is a direct relationship between them.

Keywords: balance of payments, oil prices, deficit, surplus

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	**/**
شكر وتقدير	**/**
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الاشكال	**IV**
المقدمة العامة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات	**8**
المطلب الأول: ماهية البترول	**8**
المطلب الثاني: أسعار البترول وأنواعها	**13**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول	**16**
المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات	**23**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته	**23**
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات ومفهوم قاعدة القيد المزدوج	**25**
المطلب الثالث: دراسة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	**31**
المطلب الرابع: دراسة أليات التسوية في ميزان المدفوعات	**36**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة الممتدة بين 2016-2021	
تمهيد	**45**
المبحث الأول: دراسة تطور ميزان المدفوعات الجزائري وأسعار البترول خلال فترة الدراسة	**46**
المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة	**46**
المطلب الثاني: تطور أسعار البترول الجزائري خلال فترة الدراسة	**50**
المبحث الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة	**55**
المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات من 2016 الى 2018	**55**
المطلب الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات من 2019 الى 2021	**58**
خلاصة الفصل	**61**
الخاتمة العامة	**64-62**
قائمة المراجع	**67-65**
الملاحق	**76-68**

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع البترول الخام لبعض الدول المنتجة	9
02	الطلب والعرض على النفط الخام لإجمالي العالم من سنة 2011 – 2019	21
03	تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولـي	29
04	رصيد ميزان المدفوعات للفترة من 2015 الى 2018	47
05	رصيد ميزان المدفوعات للفترة من 2018 الى 2021	49
06	أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 2016 الى 2018	51
07	أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 2019 الى 2021	53
08	تأثير تقلبات أسعار البترول على أهم أرصدة ميزان المدفوعات	55
09	تركيبة الصادرات بين سنتي 2016 و2018	56
10	تركيبة الواردات بين سنتي 2016 و2018	56
11	تأثير تقلبات أسعار البترول على أهم أرصدة ميزان المدفوعات	58
12	تركيبة الصادرات بين سنتي 2019 و2021	60
13	تركيبة الواردات بين سنتي 2019 و2021	60

قائمة

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000 – 2017	13
02	ميزان المدفوعات أفقيا	25
03	ميزان المدفوعات عموديا	28
04	العلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي في ظل الطرح الكينزي	39
05	تطور أهم ارصدة ميزان المدفوعات بين 2015 و2019	48
06	تطورات رصيد ميزان المدفوعات للفترة بين 2017 و2021	50
07	تطور أسعار البترول الجزائري من 2015 الى 2018	52
08	تطور أسعار البترول الجزائري من 2019 الى 2021	53
09	تطور بنود الميزان التجاري بين 2015 و2019	57
10	تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بأسعار البترول	57
11	تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بأسعار البترول	58
12	أرصدة بنود الميزان التجاري للفترة من 2017 الى 2021	59

المقـــــدمة

العـــامة

يعد البترول من اهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان منذ القرن الماضي، فظهوره وهب البشرية نمط حياة جديد ووضعها في طريق النمو والتطور والازدهار، فهو المصدر الأول والاساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، إذ أصبح البترول ومشتقاته من أهم مصادر الطاقة اللازمة لعمليات الإنتاج ولاستخدامات الأفراد في حياتهم اليومية، وأصبح له آثار متعددة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، ولم يعد البترول أهم مصدر من مصدر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن 11 ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح اهم سلعة في التجارة الدولية، وذلك بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول البترول إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده فأصبح حقا سمة هذا العصر وعصب الحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع.

وبالنسبة للجزائر والتي كغيرها من الدول النفطية تعتمد بدرجة كبيرة على البترول كمادة أولية في صادراتها، إذ يمثل قطاع المحروقات حصة الأسد في الصادرات، إذ يساهم بأكثر من 90% من إيرادات الدولة من النقد الأجنبي، وقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع البترول المحرك الاساسي للاقتصاد بالنظر الى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة ثانية الى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات عن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه.

وكما هو معلوم أن سوق المحروقات سوق غير مستقر وذلك بسبب التقلبات الحادة التي تشهدها أسعاره والتي تؤثر بشكل أو بآخر على التوازن الاقتصادي للدول، ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى تحليل تلك الأليات التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف التوازنات الاقتصادية، ومن بينها التوازن الخارجي ممثلا بميزان المدفوعات الذي يشكل المرأة العاكسة لحالة النشاط الاقتصادي ومؤشراته المرتبطة بقطاع العالم الخارجي لأي بلد.

وبما أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التقلبات سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات بشكل خاص مع اجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر للخروج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد في تقليل من هذا الأثر.

الإشكالية:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ما بين 2016 الى 2021؟

الأسئلة الفرعية: للإلمام بجميع حيثيات وزوايا الموضوع ولإبراز معالم مشكلة البحث الرئيسية وتبسيط مواطن الغموض فيها، تم تقسيمها الى أسئلة فرعية سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث.

- ما هي أهم محددات أسعار البترول؟
- ما هي أهم مكونات ميزان المدفوعات وآليات إعادة توازنه؟
- ما هي وضعية ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية

- تتمثل أهم محددات أسعار البترول في قانون الطلب والعرض.
- تكمن مكونات ميزان المدفوعات في الميزان التجاري وحساب رأس المال ويتم إعادة آليات إعادة توازنه عن طريق تغير سعر الصرف.
- تعتبر وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة مرهونة بتقلبات صادرات البترول.

مبررات اختيار الموضوع: تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى ذاتية وموضوعية نذكر منها

- أهمية قطاع المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري.
- الرغبة في دراسة العلاقة الكمية لأثر تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري.

أهمية الدراسة: يمكن توضيح أهمية الدراسة في النقاط التالية

- أهمية البترول في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة ومربحة في نفس الوقت.
- أهمية ميزان المدفوعات الذي يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدول الاقتصادية.
- عرض وتحليل وقياس مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات.
- الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر واستحواذه على حصة الأسد من الصادرات.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق عدة أهداف لعل من أهمها

- التغير المستمر في أسعار البترول يدفعنا إلى البحث عن تفسير لهذه التقلبات ومحاولة توقعها، من اجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على اقتصادنا.
- تحديد العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات بمختلف حساباته، ومعرفة الاثار المترتبة عنها خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة: قصد تحقيق اهداف الدراسة تم الالتزام بالحدود والابعاد التالية

- الحدود النظرية: تم التركيز على الإطار النظري لميزان المدفوعات وأسعار البترول.
- الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على الجزائر كبلد نفطي بامتياز.
- الحدود الزمانية: تمت دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة الممتدة من 2016 إلى2021.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع وبهدف تحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، وبما أن الدراسة تتكون من جزأين نظري وتطبيقي، ومن أجل الإلمام بجميع زوايا وحيثيات الموضوع استوجب الاعتماد على المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها وهي متمثلة في اسعار البترول وميزان المدفوعات.
- الأسلوب التحليلي الكمي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي وبهما يتم معرفة مسبباتها

والعناصر المؤثرة فيها من خلال الاحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات والوصول الى نتائج محددة وفق معايير علمية والاعتماد على بعض التقارير المنشورة من طرف (بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، الديوان الوطني للإحصاء...)

الدراسات السابقة: نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة دفعت الكثير من الباحثين إلى المساهمة في إثراءه نذكر على سبيل المثال لا الحصر.

· **بوزبرة محمد**، أثر تقلبات اسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال 1998-2013، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 2014، ابرزت هذه الدراسة اثر تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وقام بتحليل اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وتوصل الباحث إلى ان المتغيرات تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول بالارتفاع أو الانخفاض وان تحسن الميزان التجاري في الجزائر قد تزامن مع ارتفاع اسعار البترول، فأوجه التشابه مع مذكرتنا تمثلت في الشطر الأول المتمثل في تقلبات أسعار البترول أما الاختلاف فيكمن في ان الطالب تناول الاقتصاد الجزائري بينما اقتصرنا في دراستنا على ميزان المدفوعات وأما الاستفادة من المذكرة فيتمثل في اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري اي الصادرات والواردات ورصيده بصفته واحدا من ارصدة ميزان المدفوعات.

· **بركات كوثر**، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من 1986-2015، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، تطرقت هذه الدراسة الى ميزان المدفوعات من تعريفه واهميته وأهدافه عناصره وكيفية التسجيل فيه وتحليله ودراسة حالات التوازن والاختلال فيه وآليات التسوية، ومن ثما القيام بالتحليل النمذجة القياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات وذلك من خلال تحديد استقرارية السلاسل واستقرارية النموذج واستخدام أسلوب var ثم التوصل الى التحليل القياسي والاحصائي والاقتصادي للدراسة، وأما وجه الشبه فكان تقريبا نفس عنوان

الدراسة أما الاختلافات فكانت في فترة الدراسة وأسلوب التحليل، وقد تمثلت الاستفادة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بأسعار البترول وآليات وتحديدها.

· **هبال زكريا**، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة من 1990-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، والتي تطرقت إلى توضيح مراكز الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك العالمي ثم عمل على استعراض اهم التطورات الحادثة في اسعار البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الاجمالي والميزانية العامة للدولة، وكذلك ، ثم تحليل النتائج المتوصل اليها عن طريق برنامج EVIEWS، وكانت أوجه الشبه متمثلة في تقلبات أسعار البترول، أما الاختلاف فتمثل في تناول الطالب للتوازنات الكلية أما في مذكرتنا تناولنا توازن ميزان المدفوعات فقط، والاستفادة كانت متمثلة في أثر التقلبات على التوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وطبيعة العلاقة بين كل منها على حدى.

صعوبات الدراسة:

- تضارب في الإحصائيات والأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة ببيانات الدراسة.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى فصلين جانب نظري تطرقنا فيه في المبحث الاول إلى عموميات حول اسعار البترول بالإضافة إلى تعريفه وبيان انواعه وايضا اسعار البترول، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها، وفي المبحث الثاني تناولنا الأسس النظرية لميزان المدفوعات من خلال تعريفه وبيان أهميته وعناصره إلى جانب التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات أوليات التسوية، وجانب تطبيقي قمنا في المبحث الأول منه قمنا بدراسة اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة من 2016 الى 2021 ثم قمنا بدراسة تحليلية وقياسية لأثر هذه التقلبات خلال فترة الدراسة.

الفصـــل الأول

الإطار النظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد

يعد البترول سلعة استراتيجية بالغة الاهمية، ويعد أحد أبرز موارد الطاقة في العالم بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حيث يعتبر مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي كما يعتبر ركيزة أساسية لهيكل الصادرات والواردات، مما يترتب عنه آثارعلى الاقتصاد الكلي، والتي تجعل من نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار البترول الدولية.

ومن جهة ثانية يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضامن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ان ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، انما يعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج الدولي.

ونظرا لأهمية الموضوعين فقد تطرقنا لهما في الفصل الأول، والذي يحمل عنوان: الإطار النظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات، وقد تم تقسيمه مبحثين وهما على الترتيب:

المبحث الأول: عموميات حول البترول، وأليات تحديد أسعاره من خلال التعريف به وبأنواعه وخصائصه وتعريف الأسعار البترولية، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات، من خلال التعريف بميزان المدفوعات أهميته، وعناصره والتوازن والاختلال فيه وأليات التسوية.

المبحث الأول: عموميات حول أسعار البترول

يمثل البترول أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كونه مورد اقتصادي واستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية، وفي كافة المجالات حيث تشهد هذه المادة الناضبة طلبا متزايدا ومستمرا، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول البترول.

المطلب الأول: ماهية البترول

أولا: تعريف البترول

كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما petre وتعني صخر، والثانية oleum وتعني زيت، وعلى ذلك فالكلمة كلها تعني زيت الصخر petroleum، لأن الإنسان القديم كان يراه طافيا فوق الصخور أو خارجا منها، ولأنه كمادة يتمتع بقدر متفاوت من اللزوجة، يتميز البترول باللون البني الغامق أو الأسود ذا البريق الاصفر الذهبي.

البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها، أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية) أو بفعل الإنسان.[1]

وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول، فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان، كنتيجة للتفاعل الكيميائي الذي حدث في المواد الغير العضوية التي تتكون منها، ويحتوي البترول الخام في المتوسط ما بين 82-87% من عنصر الكربون و11% هيدروجين وحوالي 1% اوكسجين وباقي المكونات في معظم الاحيان تكون من الكبريت والنتروجين.

ثانيا: أنواع البترول

للبترول أنواع متعددة تختلف حسب درجة الكثافة النوعية والتي تتراوح بين 1 و60 درجة يمكن تصنيف هذه الانواع الى ثلاثة (03) وهي كالآتي:

أ- البترول الخفيف: من أجود أنواع البترول تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من35 درجة فما فوق، ويستخرج منه البنزين الكيروسين والغاز الطبيعي، مثل البترول الجزائري والليبي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص: 15.

ب- البترول المتوسط: وهو الذي درجة كثافته النوعية بين 29 و 35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) ومن أمثلته البترول السوري والكويتي.

ت- البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية 29 درجة فما فوق ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الاسفلت) مثل البترول المصري .[1]

إن الاختلاف في أسعار البترول لمختلف مناطق العالم يرجع الى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث انه كلما كانت درجة الكثافة النوعية مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة، والعكس صحيح.[2]

الجدول رقم :(01) أنواع البترول الخام لبعض الدول المنتجة

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة API النوعية	% الكبريت	نوع المنتجات البترولية المستخرجة%		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.60	44.40
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00
ليبيا	خفيف	39.2	0.45	26.2	31.7	42.2

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع: www.opec.org تاريخ الاطلاع: 2023/03/29

ثالثا: خصائص البترول

إن خصائص البترول يرتبط بطبيعته أو بكيفية استغلاله مما يكسبه أهمية كبيرة في تزايد منفعته إلى جانب استمرارية تعاظم قدرته التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز هاته المميزات نذكر الآتي:

[1] أيوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة من 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018، ص: 5.

[2] بركات كوثر، دراسة قياسية لأثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة من 1986-2015، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر تخصص التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، ص: 25.

- تركيبه الكيماوي فريد حيث ان الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه وخواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.
- يودي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام الى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي الى تلوث الهواء.
- البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية واهمية خاصة.
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي **80000** منتجا.
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر.
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس أموال.[1]

رابعا: أهمية البترول

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على البترول، ليس فقط كونه مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدا ذلك كونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، واهميته تنعكس في الجوانب التالية:

أ- أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ألدمان وفرانكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج الى جانب الارض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الاوفر والاسهل والافضل كما ان تبعية المجتمعات المعاصرة للبترول أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي وتتجلى الأهمية الاقتصادية للبترول في النقاط الآتية:

1- البترول كمصدر للإيرادات المالية: تتضح أممية البترول كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال انتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما ان للدول المستهلكة كذلك نصيب من ايرادات النفطية وذلك في شكل

[1] زروقي سعاد، اثر تغيرات سعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1973-2013، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015، ص: 04.

ضرائب على الاستهلاك مثلا، كما يساهم البترول في توليد ايرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، إذ شكلت مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية نسبة 38% أي ما يعادل 523.6 مليار دولار سنة 2015.

2- البترول كمصدر للطاقة: بما ان الطاقة مصدر العملية الانتاجية، والنفط هو اهم مصدر للطاقة في الاقتصاد القديم والحديث، وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها والتي من بينها ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن البترول أكثر من أي مصدر طاقوي آخر، وكذلك نجد أن تكاليف انتاجه أقل بكثير من تكاليف انتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى، إضافة لكونه مصدر العديد من المنتجات أو المشتقات.[1]

3- البترول كمادة أولية أساسية في الصناعة: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول وما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع حيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي، بالإضافة الى الانشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيميائية (الاسمدة، صناعة المطاط، النسيج الصناعي، المستحضرات الطبية) والتي يتزايد عددها باستمرار.

4- البترول كأهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الاجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من الدول النامية، ومن ثما تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة ففي سنة 2012 قدرت الارباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية حوالي 270 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الامريكية منها ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج، كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية الى بلدانها في الفترة نفسها أكثر من 31 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.

ب- أهمية البترول على الصعيد السياسي

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود الى تاريخ اكتشافه، الا أنه أصبح محورا في

[1] بركات كوثر، مرجع سابق، ص: 28.

السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة 1924عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن "تفوق الامم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته"، ويعتقد ساسة الولايات المتقدة الامريكية أن البترول هو الانتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الاهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية كما حدث مع الدول العربية في حرب 1973، والامم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء، وعليه فإن البترول بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي.[1]

ت- أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي

إن للبترول أهمية كبيرة على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية[2]

1- أهمية البترول للمواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل القديم، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35%من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات والطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت والديزل.

2- دور المنتجات البتروكيمياوية في الحياة اليومية: حلت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل البلاستيك، الالياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الادوية، الاسمدة،....الخ.

3- دور البترول في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة البترولية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات البترولية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات البترولية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات

[1] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة من 1986-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012، ص: 14.

[2] ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الرياضية والرياضية والتربوية كبناء المدارس مثلا...الخ.

المطلب الثاني: أسعار البترول وأنواعها

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعلات بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية للتوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكميات المطلوبة من الكميات المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

أولا: تعريف سعر البترول

يعرف سعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية سياسية ومناخية، هذا بالإضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها سواءا في العرض أو الطلب أو الاثنين معا.

ويعبر سعر البترول عن القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار.[1]

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000 – 2017

الوحدة: الدولار

من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz

ويتم قياس البترول عادة على أساسين رئيسيين وهما الحجم والوزن[2]

أ- **على أساس الحجم:** يتم قياس البترول على أساس الحجم من خلال

[1] حسين كشيتي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على برامج إعداد الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص: 70.

[2] رشيد بوعسلة، انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1976-2006، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009، ص: 11.

- يعتبر البرميل Barrel الذي يعادل 159 لترا، الوحدة الاكثر استعمالا ويعر بوحدة القياس الامريكية.
- وحدة قياس المتر مكعب وتعادل 6.28 برميل، ويستخدم هذا المعيار في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية.

ب- على أساس الوزن: قياس البترول على أساس الوزن يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس بحيث

- الطن الطويل يعادل 1006 كغ.
- الطن المتري يعادل 999 كغ.
- الطن العصير يعادل 906 كغ.

ثانيا: أنواع أسعار البترول

يعبر كل مصطلح سعري بترولي عن معنى معين مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الانواع نجد.

1. السعر المعلن: ويسمى كذلك **الرسمي** وهو السعر المعلن رسميا عن قيمة البترول الخام، والمحدد بوحدة نقدية في السوق من قبل الطرف العارض أو الشركة أو المؤسسة النفطية، وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1880، عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى غاية نهاية الخمسينات.[1]

2. السعر الفوري: أو الآني هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية.[2]

3. السعر المحقق: وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص:15.
[2] هبال زكريا، أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات بالجزائر للفترة من 1990-2016، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص: 10.

الدفع، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المتنقلة، التي كانت تفتقر لسوق خاص بها.[1]

4. سعر التكلفة الضريبية: هو ذلك السعر المعادل لتكلفة إنتاج البترول الخام مضافا الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وفي نفس الوقت يمثل الاساس الذي تتحرك فوقه الاسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

5. سعر الإشارة: وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءا على متوسط السعر المعلن والمحقق لعدة سنوات، ولقد أخذت به العديد من البلدان البترولية وطبقته مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

ثالثا: أسس تسعير البترول والمشتقات البترولية

ونظرا لوجود أنواع عديدة من البترول الخام من حيث درجة الكثافة، فإن نوعية المشتقات وكمياتها تختلف من بترول لآخر كما أن لاختلاف كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيمياوية، فإن برميل البترول غالبا ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بحدود عشرة لترات تقريبا نتيجة إضافة كثير من المواد الكيمياوية المختلفة التي تساعد في عمليات التكرير، وتعتبر قرارات التسعير من أصعب وأهم القرارات التي تتخذها الادارة وذلك لتأثير عوامل خارجية وداخلية على هذه القرارات مما يجعل منها عملية معقدة تؤثر بشكل مباشر على حجم المبيعات والربحية التي تهدف اليها الادارة ومن ثما تقرير مدى استمراريتها في النشاط وقد تختلف قرارات التسعير من بلد منتج للبترول الخام وآخر مستورد له وكذلك بين البلدان المنتجة أيضا، حيث يتوقف التسعير على مدى الدعم الذي تقدمه الدولة وتأثير الضغوط الخارجية كصندوق النقد الدولي وغيره ممن يفرض قيودا وشروطا ثقيلة على حجم الدعم الذي تقدمه الدول على السلع المختلفة لمواطنيها لذلك نلاحظ أن قرارات التسعير لهذه المنتجات كثيرا ما تكون سياسة أكثر منها اقتصادية، وعليه من الصعب الوقوف على تثبيت أسعار معينة لتلك المنتجات لو أعتمد العامل السياسي في تحديدها.[2]

[1] فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية 2000-2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2013، ص: 138.

[2] عبد الخالق مطلك الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 312.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار، نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات الرئيسية في العالم، فنجد انها تتأثر حسب طبيعة البترول من جهة وحسب العرض و الطلب من جهة أخرى، وعليه يمكن تلخيص بعض العناصر المؤثرة في تسعير البترول فيما يلي:

أولا: حسب طبيعة البترول

يعتبر البترول أهم الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ إن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب، وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد النفطية.

ولهذا فإن استهلاك البترول يتضمن نفقات الفرصة البديلة، المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليها في المستقبل، وعليه لا بد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد البترولية عبر الزمن، لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، وحسب العوامل المؤثرة في تسعير البترول، فإن سعر النفط سيساوي النفقة الحدية للاستخراج حاليا، مضافة إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وارتفاع الأسعار عن مستوى النفقة الحدية يؤدي إلى إقلال استهلاك الجيل الحالي من البترول(أي أن الكميات المستخرجة من النفط تقل عن الكميات المستخرجة منه لو كان موردا متجددا)، وتتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية، لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط في المستقبل.[1]

ثانيا: حسب الطلب

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع الحاجيات سواء كانت الأغراض إنتاجية أو استهلاكية، ويمكن تلخيص اهم العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط في الآتي:

1- معدل النمو الاقتصادي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي الطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو 4.7% ليرتفع الى 5.9% سنة 2014، وقد صاحب هذا

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 153.

التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاع في اجمالي الطلب ليصل الى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2014 فقد بلغ اجمالي الطلب 82.2 مليون برميل يوميا، مما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب على البترول.[1]

2- سعر النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة: أن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات، كما أن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل.[2]

3- عدد السكان: عدد السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبير ومتزايد فان ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب، وتأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عامل ثانوي وليس أساسا وإن تأثيره نسبيا وبحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل مستوى التطور الصناعي والدخل.[3]

4- الاستقرار السياسي والأمني في العالم: الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على النفط عن بقية العوامل الأخرى، فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تودي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوف من انقطاع الإمدادات مما يخلف عدم التوازن بين العرض والطلب.

5- السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر البترول، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي.

6- الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية: لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثرة من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي

[1] موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص: 94.
[2] هبال زكريا، مرجع سابق، ص: 12.
[3] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير الاقتصاد، جامعة الشلف، 2009، ص: 78.

يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط.[1]

7- التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب وفي الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول.

ثالثا: حسب العرض

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية، يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان إلى أخر ومن وقت إلى أخر، ومن أهم هذه العوامل نجد:

1- الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسة العرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة العوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في صناعة النفطي لزيادة الإنتاج أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروفة من النفط، إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الأخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار.[2]

[1] هيثم العايب وآخرون، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2000-2016، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2018، ص: 31.

[2] هيثم العايب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

2- سعر النفط الخام: إي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار، أسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجيع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير.

3- الاحتياطات النفطية: تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية الإنتاج البترولي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي الاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة البترول.[1]

4- الكوارث الطبيعية: تؤثر العوامل البحرية وبالدرجة الأولى الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي النفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، وهذه أثار مؤقتة. إذا أن هناك أثار أخرى قد تكون أصول مثل تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشئات الإنتاج في حالة الزلازل.

5- اتفاقيات المنظمات الدولية

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط

أ- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): تأست منظمة أوبك في سبتمبر من عام 1960، باتفاق الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط آنذاك، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا وكان السبب الرئيسي هو خلق تكتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر على سوق النفط ، وبذلك أصبحت منظمة **"أوبك"** أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها على أسعار النفط ، وتضم المنظمة في عضويتها حاليا اثنتي عشرة دولة، وقد هدفت المنظمة إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها وتطويرها، وتحديدأفضل السبل لحماية مصالحها منفردة أو مجتمعة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط، وتحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية، والمشاركة في الوضع الفعالة السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن لها

[1] هيثم العايب وآخرون، مرجع سابق، ص: 32.

مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.[1]

ب- الوكالة الدولية الطاقة (IEA): أُنشئت هذه الوكالة رد فعل على ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و1974، لتوحيد جهود الدول المستهلكة وتنظيمها في وجه منظمة أوبك، ففي مستهل عام 1974، دعا الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن، بغرض تنسيق الجهود لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولدى نشأتها ضمت الوكالة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فيما يبلغ عدد أعضائها حاليا 28 دولة ومقرها باريس في فرنسا.[2]

لقد سعت الوكالة لتحقيق الأهداف المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة الطاقة وهي:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام المعلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالم.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرة-تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض تأثير في السوق النفطية.

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2011، ص: 80.

[2] محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخدميي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي، العدد2 ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، سنة 2016، ص: 202.

جدول رقم (02): الطلب والعرض على النفط الخام لإجمالي العالم من سنة 2011 – 2019

السنة	الطلب		العرض	
	الطلب	نسبة النمو السنوي	العرض	نسبة النمو السنوي
2011	77.2	-	77.2	-
2012	77.8	0.8%	76.7	-0.60%
2013	79.3	1.9%	79.4	3.50%
2014	82.3	3.8%	83.1	4.70%
2015	83.4	1.3%	84.2	1.30%
2016	84.9	1.8%	84.4	0.20%
2017	85.9	1.2%	84.7	0.40%
2018	85.6	-0.3%	85.8	1.30%
2019	85	-0.7%	84.9	-1%
الإجمالي	741.4	9.8%	741.4	9.80%
المتوسط	82.38	1.1%	82.38	1.10%

من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الموقع: www.opec.org تاريخ الاطلاع: 2023/03/29

6- الأوضاع الجيوسياسية

عند حدوث تقلبات جيوسياسية قد يتأثر سعر برميل النفط، ومن أبرز هذه الأحداث الحرب الروسية الاوكرانية حيث ارتفع سعر النفط بصورة ملحوظة خلال هاته الحرب التي مازالت تلقي بضلالها على سوق النفط العالمي.

7- حجم الاكتشافات

تمكن أهمية الاستكشافات البترولية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول، من خلال أن تزايدها يدل على توافرها وبالتالي فإن الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب.[1]

8- طبيعة الأسواق

تختلف الآراء حول طبيعة سوق النفط بصورة كبيرة، حيث يعتقد باتجاه أسعار النفط للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج النفط على المدى الطويل لنموذج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد عدم تطابق شروط المنافسة الكاملة على صناعة النفط لمحدودية عدد المنتجين وعدم توافر المعلومات الكاملة حول صناعة النفط بمختلف مراحلها، ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات

[1] جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 9، جوان 2016، ص: 11.

ومشتقات لنفط، ولوجود العديد من القيود على دخول الصناعة أو الخروج منها، ويعتقد البعض بخضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة، إذ تتمتع الأوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصورة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد، وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء مما يؤدي إلى تضارب الآراء حول سياسات الإنتاج والتسعير، كما حدث عبر السنوات الماضية .أما الآراء الأقرب للحقيقة فتقول بخضوع سوق النفط لمنافسة القلة، ولكن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الانتاج والتسعير أمرا صعبا.

9- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:

حيث ترتب عن ارتفاع التعاقدات في السوق النفطية لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا من سنة إلى أخرى زيادة في كميات الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي من النفط مما تسبب في الضغط على الأسعار مما يؤدي إلى تذبذب فيها وعدم استقرارها عند مستويات مقبولة من قبل العارضين.[1]

10- الأزمات الاقتصادية العالمية:

تعد الأسواق النفطية حساسة للأزمات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وعلى سبيل المثال تأثرت أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لتداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وأثر ذلك على تراجع معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، مما أضعف قوة الاستثمار العالمي، وبالتالي إنخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره.

[1] لياس عايدة ومحرز نور الدين، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2000-2019، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، المجلد7، العدد2، أوت 2021، ص: 339.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات

تشكل بيانات المعاملات والتدفقات المالية بين بلد ما والعالم الخارجي، والتي يلخصها ميزان المدفوعات، الاساس الذي يقوم عليه أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاديات، كونه يعتبر مؤشر ذو دلالة على مدى الحاجة للتصحيح واعادة النظر في السياسات المتبعة، إذ يعطي صورة واضحة عن مدى درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي لذلك سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى أهم المتغيرات المتعلقة بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

تعددت التعاريف حول ميزان المدفوعات ولعل من أبرزها:

1- يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه" سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم"[1]

2- ويعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل أو وثيقة محاسبية يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين فيباقي دول العالم خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجي أوديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجي.[2]

3- كما يمكن تعريفه بأنه بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد.[3]

ومن خلال الجمع بين التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف التالي "ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الاعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الاعوان الآخرين في العالم الخارجي.

---

[1] أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص: 77.

[2] الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري(مقاربة وصفية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص: 10.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 75.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية تعد مسالة حيوية في اقتصاد وطني ولذلك تتجلى أهمية ميزا ن المدفوعات في النقاط التالية:[1]

1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغير ات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف...الخ.

2- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

3- يساعد على تخطيط وتوجيه العالقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكلة الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية، فهو بالتالي يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم.

4- يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العامل الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدول، فهو يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني كونه يحتوي على جميع البيانات التي تعتبر كأدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي والحكم على الوضعية الاقتصادية للبلد والحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات عبارة عن مؤشر للسياسة الواجب اتباعها لتصحيح الاختلال.

[1] هيثم العايب وآخرون، مرجع سابق، ص: 11.

ثالثا: أهداف ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات عدة أهداف ولعل من أهمها ما يلي:[1]

- تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- يشير الى عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحه من الجهات المعنية لإعادة التوازن.
- يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الاجنبية على الدخل القومي.
- توفير إحصاءات التجارة الخارجية، وقياس تدفق الموارد بين دولة وأخرى.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات ومفهوم قاعدة القيد المزدوج

ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات وموازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن والمدين)

أولا: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين وهما:[2]

أ- **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

ب- **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو الت ا زم بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

الشكل رقم(02): ميزان المدفوعات أفقيا

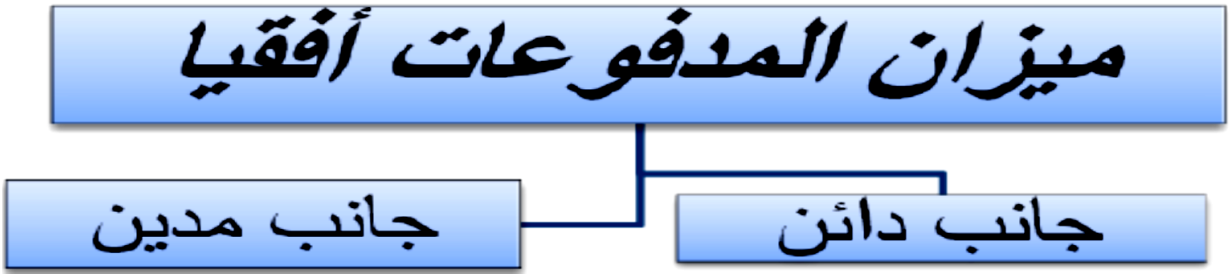

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المرجع: هبال زكريا، مرجع سابق، ص:15.

[1] جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 161.
[2] هبال زكريا، مرجع سابق، ص: 16.

أما أفقيا يحتوي ميزان المدفوعات على خمسة (05) حسابات رئيسية وهي كالتالي:

1-حساب المعاملات الجارية: يعتبر حساب المعاملات الجارية من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم ما يلي:

أ- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.

ب- ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية والدخول الاستثمارية مثل الفوائد والإيرادات والأسهم ...الخ، ويسمى أيضا بميزان التجارة غير المنظورة.

ت- حساب التحويلات من جانب واحد: تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الاعانات، والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وقد تم تقسيمه من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين وهما:[1]

- الهبات الخاصة: وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات سواءا نقدية كانت أو عينية.
- الهبات العامة: وتشمل تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية والمتضمنة كل من التعويضات بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

2-حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية): يضم جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط بل هناك حركات رؤوس الأموال من قروض واستثمارات التي تنتقل من بلد الى آخر، و تنقسم الى نوعين:

أ- رؤوس الاموال طويلة الاجل: وهي التي تتجاوز سنة كالقروض طويلة الاجل، والاستثمارات المباشرة، والاوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من والى الخارج.

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص: 107.

ب- رؤوس الأموال قصيرة الأجل: هي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأواق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتشمل هذه الاستثمارات عادة سيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول، وتتم حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الاجل، وتعد هذه الاشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق او تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.[1]

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة **"بميزان المدفوعات الأساسي"**.

3-ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي: ويدعى أيضا **بميزان التسوية** ويستخدم لتسوية المدفوعات عن طريق العملات الاجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الاكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية الذهب من الخارج، وفقا لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي يسوي العجز أوالفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين، تعيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.[2]

4-حساب السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من اجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية، لأنه قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في الميزان المدفوعات، وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان أم المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو معلوم، لان تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية[3]:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

[1] هبال زكريا، مرجع سابق، ص: 18.
[2] بركات كوثر، مرجع سابق، ص:6.
[3] هيثم العايب وآخرون، مرجع سابق، ص:14.

- قد تؤدي ضرورات الامن القومي للبلد الى عدم الافصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك يتم ادراجها بفقرة السهو والخطأ.

الشكل رقم (03): ميزان المدفوعات عموديا

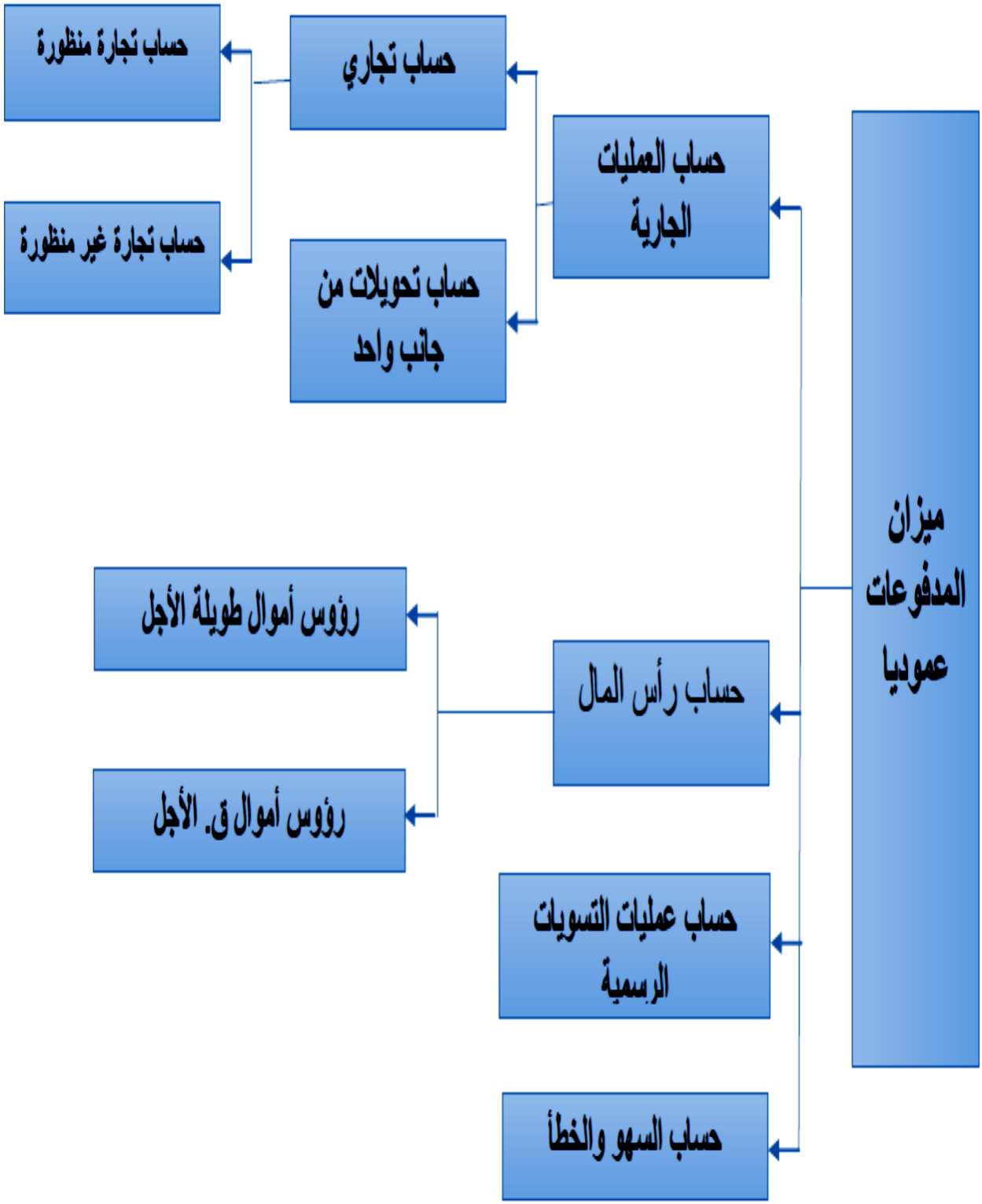

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المرجع: هبال زكريا، مرجع سابق، ص:16.

والجدول الموضح في الأسفل يبين مكونات ميزان المدفوعات حسب ما جاء به بيان صندوق النقد الدولي لسنة 2008.

جدول رقم (03): تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولــي.

البيــان	مــدين	دائــن
I- حساب العمليات الجارية 1. السلـع والخدمـات: أ. السلـع: - سلـع عامـة؛ - سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل... ب. الخدمـات: - النقل: • النقل البحري. - الأسفـار: • أسفار الموظفين... - خدمات الاتصال... **2. الـدخــل:** - تعويضـات الأجـراء. - دخـل الاستثمـارات. **3. التحـويـلات الجاريـة:** - الإدارات العامة، قطاعات أخرى. **II- حسـاب رأس المـال والعمليات الماليـة:** **1. رأس المــال:** أ. التحويلات الرأسمالية: - الإدارات العامة. - قطاعات أخرى... ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية. **2. العمليـات الماليـة:** أ. الاستثمار المباشر. ب. الاستثمار في القيم المنقولة. **III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى**		

المصــدر: FMI, Manuel de la Balance de paiement op.cité, Page 46-51.

ثانيا: كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات (قاعدة القيد المزدوج):

ان تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج، تسجل مرتين في الجانب الدائن والجانب المدين، ويكون التسجيل حسب المعاملات التالية:

أ- بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الاشارة السالبة (-) ويشمل:

- الاستيرادات من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الاموال الطويلة والقصيرة الاجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ اما زيادة الاصول الوطنية في الخارج أو تقليل الاصول الاجنبية في الداخل.

ب-اما الجانب المدين :يأخذ الإشارة الموجبة (+) ويشمل:

- الصادرات من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الاموال القادمة من الخارج.[1]

ثالثا: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات

هناك عديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات والتي تؤثر على توازنه بشكل مباشر أو غير مباشر ولعل من أبرزها نذكر:

❖ **التضخم**: يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون أن اسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب عمى الصادرات المحلية.

❖ **الاختلاف في سعر الفائدة**: يبدي التغير في سعر الفائدة، أثرا على حركة رؤوس الاموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل، إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد، استثمارها في امتلاك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال من الدولة، ويعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الأخرى، تصبح أكثر جاذبية

[1] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص: 164.

بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرفع فيها سعر الفائدة العام، للاستفادة للفرق بين السعرين.

- **معدل نمو الناتج المحلي**: يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، أي انه هو الدخل المكتسب، الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية او أجنبية لا نميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات، والعكس (الانخفاض يؤدي لتراجع الطلب على الواردات).
- **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة**: لميزان المدفوعات، علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي الانخفاض سعر ها .بمعني انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدو ث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها)، ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية).[1]

المطلب الثالث: دراسة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

تعمل السلطات المسؤولة عن إعداد ميزان المدفوعات على التقيد بالضوابط والمبادئ التي تتم عملية التسجيل حتى تتحصل على نتائج حقيقية ودقيقة، ومع أن ميزان المدفوعات يسجل بمبدأ القيد المزدوج إلا انه غالبا مختل ونادرا ما يتوازن، وسنتطرق الى معنى الاختلال والتوازن والأنواع وأسبابهما.

أولا: توازن ميزان المدفوعات

يتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

[1] حاجي سمية ومفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017، ص: 67.

1- التوازن المحاسبي: ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جمع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند السهو والخطأ تسجل به الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان، تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

-إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

-إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة التوازن أيضا.

ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبى + السهو والخطأ = صفر

2- التوازن الاقتصادي: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنودا لأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد لا يتحقق ويتحقق التوازن المحاسبي، ويقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها الايرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج، يمكن صياغة شروط التوازن الاقتصادي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:[1]

صادرات السلع والخدمات + التحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الداخل = واردات السلع والخدمات + التحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الخارج

3- أهمية التوازن المحاسبي والاقتصادي: إن وضع ميزان المدفوعات يعكس موقع الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على

[1] شقري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 202.

استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، على العكس من ذلك فان الوضع المختل لميزان المدفوعات يعبر عن خلل في المنظومة المالية لذلك البلد مما يجعل حركة المتعاملين الاقتصاديين جد مضطربة في السوق المالي، وتختلف الاختلالات في ميزان المدفوعات من حيث الحجم والنوع في التأثير والانعكاس على الاقتصاديات القومية، فوجود الاختلالات السالبة يعني وجود عجز الامر، الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي سلبا عبر انتشار الانكماش والكساد والبطالة وانخفاض الدخل القومي للفرد، وعلى العكس تماما فان الاختلالات الموجبة تعني الفائض في ميزان المدفوعات، وأن هذا الفائض ينعكس في غياب إجراءات مانعة بانتشار التضخم بكميات تراكمية مما يسبب إرتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة.

وبشكل عام فالعجز مهما يكن معدله لابد من إزالته وأن الفائض مهما كان حجمه لابد من امتصاصه، وذلك بغية منعهما من توليد نتائج سلبية على الاقتصاد القومي.[1]

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات

عندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين المقبوضات والمدفوعات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، فيحدث العجز عند زيادة الجانب المدين على الدائن، وفي حالة العكس يكون هناك فائض.

1- أنواع الاختلالات: في الحقيقة يختل ميزان المدفوعات حسب الظروف والأسباب المؤدية ونميز بين نوعي أساسيين من الاختلال من حيث الفترة مؤقت ودائم.

1-1 الاختلال المؤقت: يحصل نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة، وقد لا يتكرر في السنة الموالية، أو فيما يليها من السنوات الأخرى، وبالتالي فالاختلال المؤقت بدوره يمكن إن يحوي عدة أصناف مثل:

أ- **الاختلال العارض**: ناجم على أسباب طارئة أو عارضة، سرعان ما تتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي سياستها الاقتصادية، كتعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته، وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده، ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة.

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 64.

ب- **الاختلال الموسمي:** ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يعتمد فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما أخر المدة فيتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ت- **الاختلال الدوري:** هو الاختلال الذي يظهر في الدول المتقدمة والدول ذات الحركية الاقتصادية وهو مرتبط بالتقلبات الاقتصادية المستمرة، فيكون ميزان فائض خلال فترة الازدهار وعاجز خلال فترة الركود.

ث- **الاختلال الاتجاهي:** ويظهر هذا الاختلال بصفة خاصة في خلال انتقال الاقتصاد من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو، ذلك انه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمرعلى السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي.

ج- **الاختلال النقدي:** يحدث هذا عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة ما، مما يسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه وهو الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختلال فـي ميزان المدفوعات يسمى الاختلال النقدي وذلك لارتباطه بقيمة النقد والأسعار السائدة.

2-1 الاختلال الدائم: ويدعى أيضا الأساسي أو الهيكلي، ويحدث هذا الأخير عندما تحدث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادية أو بعض قطاعات الإنتاج أو الاستهلاك فيكون هناك فرق كبير بين العرض والطلب، ويرجع غالبا إلى بعض أو أحد العوامل التالية:[1]

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر.
- تغير عرض عناصر الإنتاج، بسبب البحث أو الاكتشافات الجديدة.
- تغير فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر أخر نادر نسبيا.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثماراتها الخارجية.
- تحسن مستو ى المعيشة للسكان، يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

[1] هيثم العايب وآخرون، مرجع سابق، ص: 18.

2- أسباب الاختلالات الاقتصادية في ميزان المدفوعات: من الاغـراض الأساسيـة لميـزان المدفوعات هي تقديم مؤشر يبين مدى الحاجة للقيام بتصحيح الاختلال الخارجي ويكون الخلل عادة في اقسام معينة من الميزان خصوصا في الحساب الجاري، باعتباره من أكبر الحسابات، والذي يؤدي وجود العجز فيه الى حدوث تشوهات في الاقتصاد الوطني، كما يمكن ان يكون العجز في الحساب الرأسمالي نتيجة لارتفاع العروض الخارجية، ومن اهم أسباب التي تؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات نذكر الآتي:[1]

2-1 التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: إذا كان سعر صرف عملة بلد ما أكبر مـن قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الاجانب، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب ان تكون عليه، سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي الى حدوث اختلال في الميزان.

2-2 أسباب هيكلية: وهي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة الى قدرة الاقتصاد الانتاجية ودرجة اعتماد الأساليب الفنية المتقدمة في العملية الانتاجية، وهذا ما ينطبق تماما على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الاسواق العالمية، كتغير اذواق المستهلكين نتيجة حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي الى خفض اثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

2-3 أسباب دورية: وهي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش، ينخفض الانتاج والدخول والاثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي الى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزداد الانتاج وترتفع الاثمان والاجور والدخول فتقل صادرات البلد وتزيد وارداته مما قد يؤدي الى عجز في ميزان مدفوعاته.

2-4 الظروف الطارئة: قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات مثل حالات الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني، الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات

[1] أمين صيد، مرجع سابق، ص: 102.

المقدرة بالنقد الاجنبي، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية الى خارج البلد، مما يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5-2 أسباب أخرى: مثل انخفاض الانتاجية في الدول النامية نتيجة ضعف التقدم التقني، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الانتاج، وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة حيث تهدف هذه البلدان من خلال السياسة الى رفع مستوى الاستثمار، الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين أسعار الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن اذ انه سنة بعد سنة، ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها.

المطلب الرابع: دراسة آليات التسوية في ميزان المدفوعات

إن تسوية ميزان المدفوعات هي العملية التي يمكن من خلالها إزالة الاختلال في ميزان المدفوعات بين جانبيه عند ظهوره، وفي سبيل معالجة هذا الاختلال عملت عدة تحليلات على تبيان الآليات التي تحقق العودة الى وضعية التوازن، ومن أهم الآليات ما يلي:

1- تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي الحديث تصورين مختلفين لتسوية الاختلال الخارجي، الاول يرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الاثمان في الداخل والخارج وهو ما يعرف بالتعديل الآلي، أما الثاني، فيتمثل بالتسوية عن طريق العوامل غير الذاتية من خلال اعتماد سياسات تدفع الى التوازن ويعبر عليها من خلال الطرح الكينزي، القائم على أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة للتغيرات في حجم الدخل الوطني، غير ان كل التصورين أهملا إمكانية إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.[1]

1-1 آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية: ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها للتوازن في ميزان المدفوعات على الاسعار، حيث ان أي تغير في الاسعار سواء الداخلية أو الاجنبية يؤثر على حجم الصادرات الواردات، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 75.

السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة، وتقوم النظرية على الفرضيات التالية:

- ثبات أسعار الصرف.
- حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس.
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع.
- مرونة أسعار الصادرات والواردات.
- مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

فاذا كانت دولة ما تعاني من عجز في ميزا ن مدفوعاتها سيؤدي الى خروج الذهب من الدولة لمقابلة التزاماتها، مما يعني ان رصيدها من الذهب سوف يتناقص تدريجيا، وبما ان الذهب هو القاعـــدة التي تصدر على أساسها بقية أنواع النقود، فان عرض النقود في الدولة سوف يقل، مما يؤدي الـى انكماش في النشاط الاقتصادي وانخفاض في مستوى الدخل القومي وانخفاض في مستوى الاسعار في الدولة مقارنة مع أسعار الدول الاخرى، حيث ان هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، وفي نفس الوقت علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للنقود، ومن شأن انخفاض الدخل القومي ان يحد من استيراد السلع الاجنبية من الخارج وبالتالي عدم خروج النقود او انخفاض التزامات اتجاه الغير، هذا بالإضافة الى ان أثر انخفاض أسعار السلع والخدمات في الدول الأخرى يؤدي الى زيادة طلب الاجانب على المنتجات الوطنية فتزداد الصادرات.

وعلى العكس من ذلك، فاذا كانت الدولة تحقق فائضا مستمرا في ميزان مدفوعاتها، فان هذا الفائض سيؤدي الى دخول الذهب اليها، فيزداد رصيده، ويزداد عرض النقود في هذه الدولة، مما يدفع بالنشاط الاقتصادي الى حالة من الرخاء فيزداد الدخل القومي، وترتفع الاسعار من شأن زيادة الدخل القومي ان تؤدي الى زيادة طلب المواطنين على المنتجات الاجنبية، فيزداد الاستيراد كما ان من شأن ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية لهذه الدولة ان يعزز من هذا الاتجاه من ناحية، ويحد من طلب الاجانب على المنتجات الوطنية من ناحية أخرى، فتقل الصادرات وبذلك يعود التوازن مرة أخرى لميزا ن المدفوعات.

2-1 آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية: تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:[1]

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.
- وجود نظام صرف ثابت، أي يمكن للبلد تسوية مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات اجنبية او ذهب، اما ادا كان في حالة عجز، فانه على السلطات بيع كمية من احتياطاتها النقدية الاجنبية او الذهب من اجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

وفي تفسيره للتوازن يعتمد **كينز** على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان. فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات.

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال تدريجيا، أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي

[1] بركات كوثر، مرجع سابق، ص: 17.

للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الانخفاض ومنه العودة الى حالة التوازن والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): العلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي في ظل الطرح الكينزي

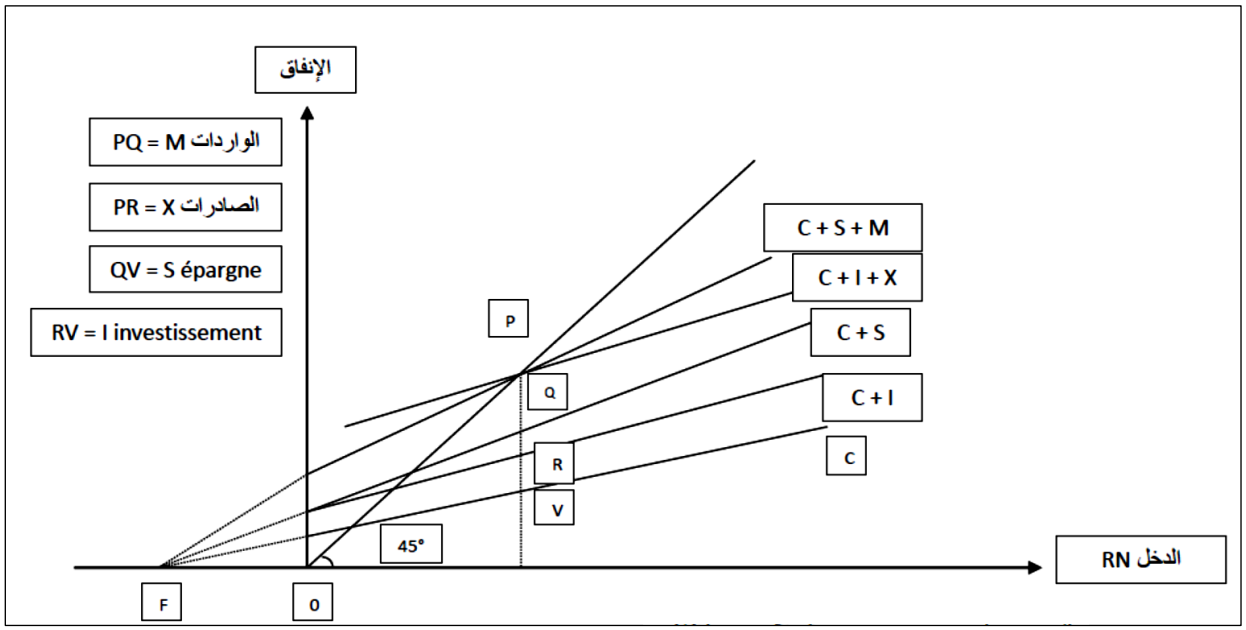

المصدر: أمين صيد، مرجع سابق، ص: 127.

حيث يمثل محور (Y) الانفاق الوطني، ومحور (X) الدخل الوطني ويمثل الخط المستقيم ذي الزاوية 45° نقاط توازن الانفاق مع الدخل(أي خط التوازن)، اما ال ط C فيمثل دالة الاستهلاك، بينماI+C يمثل دالة الاستثمار، حيث نفترض انه مهما كان مستوى الدخل، فهناك إنفاقا استثماري (مهما كان مستواه) يضاف الى منحنى الاستهلاك (الرمزI هنا يعتبر استثمار متغيرا مستقلا) ثم نضيف بعد ذلك بين النقطة R و P حجم الصاد ا رت والتي تعطينا منحنى الدخل X+I+C (والذي يمكن ان نضيف له العناصر المالية التي لا تظهر على الرسم) وبذلك نحصل على المنحنى الذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية الكلية والذي يقطع خط التوازن في النقطة Pالتي تمثل التوازن القومي العام اخذا في عين الاعتبار التبادلات مع العالم الخارجي بما اننا افترضنا ان I و X متغيرين مستقلين، فان منحنى كل واحد منهما يكون موازيا لمنحنى الاستهلاك C كما يظهرفي الرسم.

ان الادخار والاستيراد ل يعتبران متغيرين مستقلين لأنه كلما زاد الادخار وكذلك الاستيراد ولذلك نلاحظ ان فتحة المنحنيين (S+C) و (M+S+C) تتسع لتلتقي مع منحنى الاستهلاك C في النقطة الافتراضيةF، ان هذا الرسم يساعدنا عن البحث عن التوازن الكلي فالنقطة P تمثل نقطة

التوازن بين منحنى الدخل (M+S+C) ومنحنى الناتج C+I+X على خط 45° ولكن هذا يمثل الوضع المثالي الذي تسعى الى تحقيقه كل الدول في الواقع ان هناك فروقات بين الدخل وبين الناتج وانه من الصعب تحقيق النقطة P.[1]

3-1 آليـة التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية: ترتكز هذه الآلية على أن حالة التوازن في دولة ما لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغيير، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معوضة في التدفقات المالية.

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما سبب دخولا لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية، إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حاليا، كون أن الاختلال وزيادة حدة آثاره السلبية، لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آليات التسوية التلقائية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق.

2- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة

حسب النظريات السابقة وباستثناء الفكر الكينزي فان التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل

[1] بركات كوثر، مرجع سابق، ص: 19.

تلقائي وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته، وذلك اعتمادا على آلية السوق المستندة الى حرية التجارة تصديرا واستيرادا في ظل عدم وجود قيود تحد او تقيد هذه الحرية، ومع تزايد أهمية دور الدولة في الاقتصاد أصبحت الآليات السابقة غير فعالة في سبيل الوصول الى التوازن، فضلا عن انها بطيئة الفعالية نسبيا، وأصبحت السلطات الحكومية تعتمد على أدوات كمية وكيفية تختلف بإختلاف الوضع الاقتصادي للبلد ومن أهم هاته الأدوات:[1]

2-1 التعديل في مستوى للدخل الوطني: يعد مستوى الدخل لأي اقتصاد محددا رئيسيا لمدفوعاته الدولية، ونظرا لان كل زيادة في الدخل القومي للبلد تزيد في القوة الشرائية لرعاياه، فإنها تؤدي الى زيادة طلبه على السلع المستوردة من الاجانب وقد تؤدي الى انخفاض المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب المحلي على منتجاته، ولذلك يؤدي كل ارتفاع في دخله القومي الى انخفاض الفائض في ميزان مدفوعات البلدان المصدرة، ومن ناحية أخرى يؤدي كل انخفاض في دخله القومي الى انخفاض طلبه على السلع المستوردة.

وبالمقابل يؤدي ارتفاع الدخل القومي في البلدان التي لها موازين ملائمة بالنسبة الى مستويات الدخل القومي في البلدان التي لها موازين غير ملائمة، الى موازنة المدفوعات الدولية فالبلدان التي كان لها في السابق موازين ملائمة، تميل استجابة لمستويات دخلها القومي المرتفعة نسبيا، الى زيادة مدفوعاتها بالنسبة الى مقبوضاتها، اما البلدان التي كان لها موازين غير ملائمة، فإنها تميل الى الاستجابة لمستويات دخلها المنخفضة نسبيا الى تخفيض مشترياتها بالنسبة الى مبيعاتها.

2-2 التعديل في مستوى أسعار الفائدة: تنطلق هذه المقاربة من نظرية تعادل أسعار الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، وفي ظل حركية رؤوس الاموال الى انتقال سيل من العروض من البلدان التي لها أسعار فائدة اقل انخفاض، الامر الذي يؤدي وفي ظل عدم وجود المخاطرة الى عودة التوازن في ميزان مدفوعات بلد العجز.[2]

2-3 القيود المباشرة على المعاملات الخارجية: تعتبر القيود الكمية المباشرة على المعاملات الخارجية أحد اهم البدائل لتصحيح الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات، اذ تقوم هذه السياسة على ما يلي:[3]

[1] أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة من 1990-2015، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص: 62.
[2] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص: 83.
[3] فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة من 1970-2010، مذكرة ماستر في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص: 73.

- القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية، كالرقابة على الصرف بمختلف اشكالها ووسائلها.
- القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب والاعانات.
- القيود التجارية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستيراد والاحتكار.

4-2 السياسات النقدية والمالية والانكماشية: ان اتباع حزمة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، وعصيه فان اتباع توليفة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع والخدمات، والذي بدوره يؤدي الى تصحيح ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كما يمكن تحقيق التوازن في هذا الاخير من خلال التأثير على أحد المتغيرات التالية:

أ- السياسة المالية: تركز أهم قنوات تأثير السياسة المالية على وضعية ميزان المدفوعات من خلال متغيرين أساسيين هما :تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وينتج عـــن ذلك انخفاضا في الدخل الوطني المتاح، ومنه ينخفض الميل الحدي للاستيراد وبالتالي يمكن العودة الى الوضع التوازني.

ب- السياسة النقدية: تشكل السياسة النقدية محورا هاما في قضايا معالجة الخلل الخارجي لميزان المدفوعات وقد تزايد هذا الاهتمام مع تزايد حركة عولمة رأس المال وتطور النظام النقدي الدولي، لذلك فهي تستند استراتيجيا على مجموعة من المتغيرات المستهدفة تهدف الى التحكم في عرض الكتلة النقدية وذلك من خلال[1]:

- رفع أسعار الفائدة.
- استعمال أداة رفع الاحتياطي الاجباري.
- عمليات السوق المفتوحة.
- القيود النوعية على الائتمان (خاصة فيما يتعلق بالائتمان الاستهلاكي).

ت- تعديل سعر الصرف: هناك طريقة أخرى لتعديل المدفوعات الدولية وهي تعديل سعر الصرف، وذلك من خلال التخفيض أو الرفع من قيمة العملة المحلية:

[1] فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سابق، ص: 74.

✓ **رفع سعر الصرف:** إن رفع قيمة النقد لا يمكن من إعادة التوازن، الا إذا تحققت بعض الشروط فيما يتعلق بالآثار السعرية والآثار الداخلية أي عند ارتفاع أسعار الصادرات يفترض ان ينخفض الطلب الخارجي بنفس النسبة، اما الواردات فهي على العكس من ذلك يجب ان ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها، وبشكل عام فإن فعالية رفع قيمة النقد ترتبط كذلك وبشكل مهم بإمكانية تقليل الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الانتاجية، والتي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة من شركائه التجاريين.

✓ **تخفيض سعر الصرف:** ان تخفيض سعر صرف العملة يمكن ان يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، على الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركات رؤوس الاموال، مع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على الحساب الجاري بميزان المدفوعات، فالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من اجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

نستشف مما سبق ذكره أنه يمكننا القول بأن أسعار البترول مرت بعدة تطورات، جعلت لهذا الاخير عدة أنواع حسب تكلفة الانتاج ونوعية البترول وكذلك مناطق الانتاج والتصدير، ويتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل، والتي لعل اهمها عامل العرض والطلب اللذان يلعبان دورا مهما في السوق البترولية.

كما يعتبر ميزان المدفوعات أداة تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله التصديري، والعوامل المؤثرة فيه كحجم الاستثمارات ومستوى التكاليف والاسعار وغيرهما، فهو اداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر اهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل إلى قرارات تخص السياسة النقدية والمالية.

وفي الأخير يمكن القول أن تحقيق الاستقرار أو التوازن في ميزان المدفوعات يعتمد بصفة كلية على عوائد البترول خاصة في الدول الريعية وما يشكل معضلة هو ان سعر البترول متغير يخضع لمؤثرات وظروف دولية خارجية تتصف بالتغير المستمر

الفصـــل الثانـي

دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2016-2021

تمهيد

نظرا لأن هناك العديد من الدول التي تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات وخاصة البترول، نجد أن موازين هذه الدول تتأثر بتقلبات أسعار البترول سواءا عند الارتفاع أو الانخفاض فنجد أنه عند ارتفاع أسعار البترول، تكون أرصدة الموازين لديها في حالة فائض وعند العكس تجدها تعاني العجز، والجزائر بصفتها دولة تعتمد على الصناعة البترولية بشكل كبير، فصادراتها تتشكل أغلبها من البترول ومشتقاته إلى نسبة قد تصل الى 90%، لذا نجد أن أغلبية أرصدة موازينها وميزانياتها تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأسعار البترول

وللتعرف على مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالتقلبات التي تطرأ على أسعار البترول قمنا في هذا الفصل بدراسة تحليلية إعتمادا على بيانات صادرة من الهيئات الرسمية الجزائرية، وقد حددنا الفترة التي تتم فيها الدراسة بين سنتي (2016-2021) نظرا لما شهدته هاته الفترة من حالات مختلفة لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري(عجز، فائض، إستقرار)، وتم تقسيم الفصل الى مبحثين رئيسيين وهما:

المبحث الأول: دراسة تطور ميزان المدفوعات الجزائري وأسعار البترول خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: دراسة تطور ميزان المدفوعات الجزائري وأسعار البترول خلال فترة الدراسة

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

يمثل ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لأي اقتصاد في العالم ومدى تفاعله مع العالم الخارجي والجزائر كغيرها من الدول النفطية يتميز اقتصادها بالتبعية لأسعار البترول وسنتطرق في هذا المبحث الى خصائص ميزان المدفوعات وتطوره خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2021.

أولا: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز ميزان المدفوعات الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها، ومنها ما هو عن نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية والتي يمكن إبرازها فيما يأتي:

1- عدم استقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

2- انخفاض معدل التبادل الدولي: يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية.

ومن هنا يرى أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية: تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي، ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

ثانيا: تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة

نظرا للتأثير الكبير لكل من رصيد الحساب الجاري ورصيد الميزان التجاري على رصيد ميزان المدفوعات، فسوف نتطرق في هذا المبحث الى تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة الممتدة من 2016 الى 2021 من خلال رصيد الحساب الجاري ورصيد الميزان التجاري، وسيتم تقسيم فترة الدراسة الى قسمين وهما:

1- الفترة الأولى من 2016 الى 2018

الجدول رقم(04): رصيد ميزان المدفوعات للفترة من 2015 الى 2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان المدفوعات	27.53-	26.03-	21.76-	15.82-
الحساب الجاري	27.29-	26.21-	21.85-	16.69-
الميزان التجاري	18.08-	20.13-	14.17-	7.45-

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع بنك الجزائر

من خلال الجدول التالي نلاحظ أنه في سنة 2016 تواصل عجز ميزان المدفوعات الجزائري والذي بلغ 26.03 مليار دولار وهو محصلة العجز الذي يشهده رصيد الحساب الجاري وميزان التجاري اللذان سجلا 26.21 و20.13 مليار دولار على التوالي، مقارنة بسنة 2015 أين نلاحظ

ان العجز كان أكبر اذ وصل الى 27.53 مليار دولار عرف رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في سنة 2017 انخفاض في العجز حيث بلغ 21.76 مليار دولار بعد ان كان 26.03 مليار دولار في 2016، ويرجع هذا العجز بصفة أساسية لعجز في رصيد الحساب الجاري الذي بلغ 21.85 مليار دولار إضافة الى العجز الذي سجله الميزان التجاري والذي وصل الى 14.17 مليار دولار، أي انه تقلص الى 6 مليار دولار وبنسبة قدرت بـ 30٪ مقارنة بالسنة السابقة، فيما شهد العام 2018 تراجع في عجز رصيد ميزان المدفوعات حيث وصل الى 15,82 مليار دولار وذلك مقارنة بسنة 2017 والتي كان العجز فيها 21,76 مليار دولار، كما سجل كل من رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري تراجعا في عجزهما بلغ 5.15 و6,70 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة، وسيتم توضيح ذلك في الرسم البياني الآتي:

الشكل رقم (05): تطور أهم ارصدة ميزان المدفوعات بين 2015 و2019.

ن

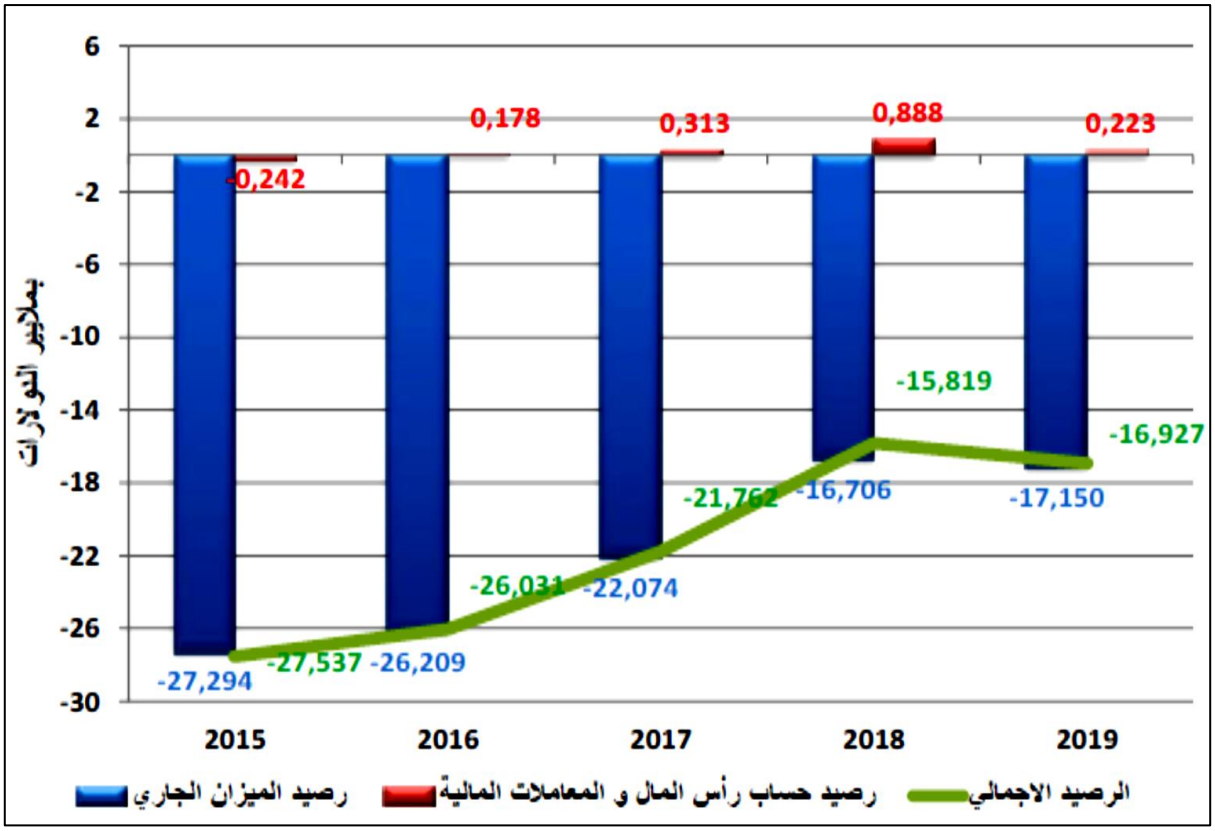

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

2- الفترة الثانية من 2019 الى 2021

الجدول رقم(05): رصيد ميزان المدفوعات للفترة من 2018 الى 2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2018	2019	2020	2021
رصيد ميزان المدفوعات	15.82-	16.93-	16.37-	1.48-
الحساب الجاري	16.69-	16.95-	18.68-	4.64-
الميزان التجاري	7.45-	9.32-	13.62-	1.15

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اتساع في عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، واللذان سجلا عجز قدره 16.95 و 9.32 مليار دولار على التوالي لسنة 2019 أي بارتفاع قدره 0.3 مليار دولار في الحساب الجاري، و1.87 مليار دولار للميزان التجاري مما أدى بالضرورة الى عجز رصيد ميزان المدفوعات الذي وصل الى 16.93 مليار دولار، أي بارتفاع في العجز مقداره 6٪ عن سنة 2018، في سنة 2020 أدّى عجز الميزان التجاري والذي شهد تراجعا رهيبا الى 13.62 مليار دولار بعد ان كان 9.32 مليار دولار سنة 2019، وميزان الحساب الجاري، الذي عرف انخفاض وصل 1.78 مليار مقارنة بالسنة الفارطة، بالتالي تواصل عجز رصيد ميزان المدفوعات حيث وصل الى حدود 16,37 مليار دولار، أما الاستثناء فقد وقع في عام 2021 فقد شهد تقلص العجز في رصيد ميزان المدفوعات الى حدود 1.48 مليار دولار، وهذا مرده الى انكماش العجز الحساب الجاري الذي بلغ 4.64 مليار دولار بنسبة 302٪ مع سنة 2020، أما الميزان التجاري والذي سجل فائض قدره 1.15 مليار دولار لأول مرة منذ 2014، والرسم البياني يعطي أكثر توضيح للمعلومات

الشكل رقم (06): تطورات رصيد ميزان المدفوعات للفترة بين 2017 و2021.

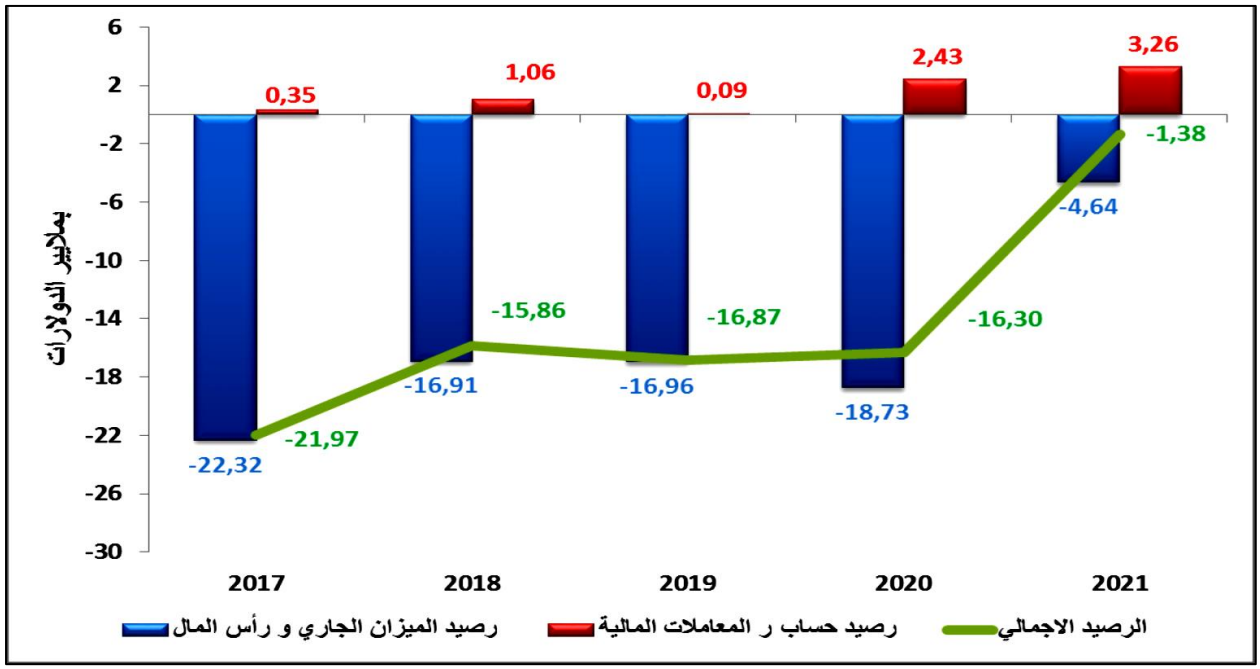

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول الجزائري خلال فترة الدراسة

تتميز أسعار البترول غالبا بالتقلب بين الانخفاض والارتفاع ولذلك كان من الصعب التحكم في قياس الموارد المتأتية من خلالها ولذلك نرى الدول التي تعتمد على ريع البترول تتميز بتقلب الموازين الاقتصادية فيها، والجزائر ليست بمنأى عن هذه القاعدة، مما استدعى منا دراسة هذه الظاهرة والبحث عن مميزاتها ومسبباتها.

أولا: مميزات البترول الجزائري

يميز البترول الجزائري بعدة مميزات تجعله في مصاف الدول الرائدة في تصدير هاته المادة الحيوية، من حيث التركيب والموقع الجغرافي...الخ، وسنوجز أهمها في التالي

1- القرب من السوق: إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية، والتي تعتبر من أكبر المستوردين مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، من ناحية سهولة النقل وبتكلفة أقل عن الدول المنافسة كنيجيريا وفنزويلا وغيرها.

2- صعوبة وصوله إلى الأسواق الأسيوية: هذا الوضع يجعله أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط أسيا، وتبقى السوق الأفضل للبترول الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد

الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلا أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الربح المحصل.

3- الجودة والنوعية: يتميزالبترول الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بالأنواع المصدرة من قبل دول الأوبك، ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ :"صحاري بلند"خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالبترول العربي الخفيف، كما أنو قريب الشبه بنفط بحر الشمال.

ثانيا: تقلبات أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 2016 الى 2021

للتعرف على أهم التقلبات التي عرفتها أسعار البترول الجزائري خلال فترة الدراسة سنقوم بتقسيم الفترة الى قسمين أو فترتين وهما على الترتيب:

الفترة الأولى: من سنة 2016 الى سنة 2018

سنعرض أهم التقلبات التي شهدتها أسعار البترول الجزائري لهاته الفترة من بيانات خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 2016 الى 2018

(الوحدة دولار/برميل)

السنوات	2016	2017	2018
سعر البترول الجزائري	45.01	53.01	71.28

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع بنك الجزائر

تميزت هاته الفترة بالانخفاض النسبي لأسعار البترول بالرغم من الارتفاع التدريجي والملحوظ خلالها حيث عرفت أسعار البترول في سنة 2016 انخفاضا بنسبة 15,20٪ مقارنة بسنة 2015 أي بانخفاض قدره 8.06 دولار للبرميل، حيث استقرت عند 45,01 دولار للبرميل بعد ان كانت 53.08، أما سنة 2017 فقد شهدت سنة ارتفاع في سعر البترول حيث وصل الى 53.01 دولار للبرميل، وهذا عند حدود 8 دولار مقارنة بسنة 2016، والتي تراوح سعر البترول خلالها عند 45.01 دولار، ولكنها تبقى دون المستوى المأمول، فيما عرفت سنة 2018 ارتفاع في سعر النفط، حيث بلغت 71.28 دولار للبرميل بعد ان كانت تقل عن 53 دولار في سنة 2017، وهذا بارتفاع قدره 18.27 دولار للبرميل أي بنسبة 70.28٪، والشكل الموالي يوضح هذه التغيرات.

الشكل رقم (07): تطور أسعار البترول الجزائري من 2015 الى 2018

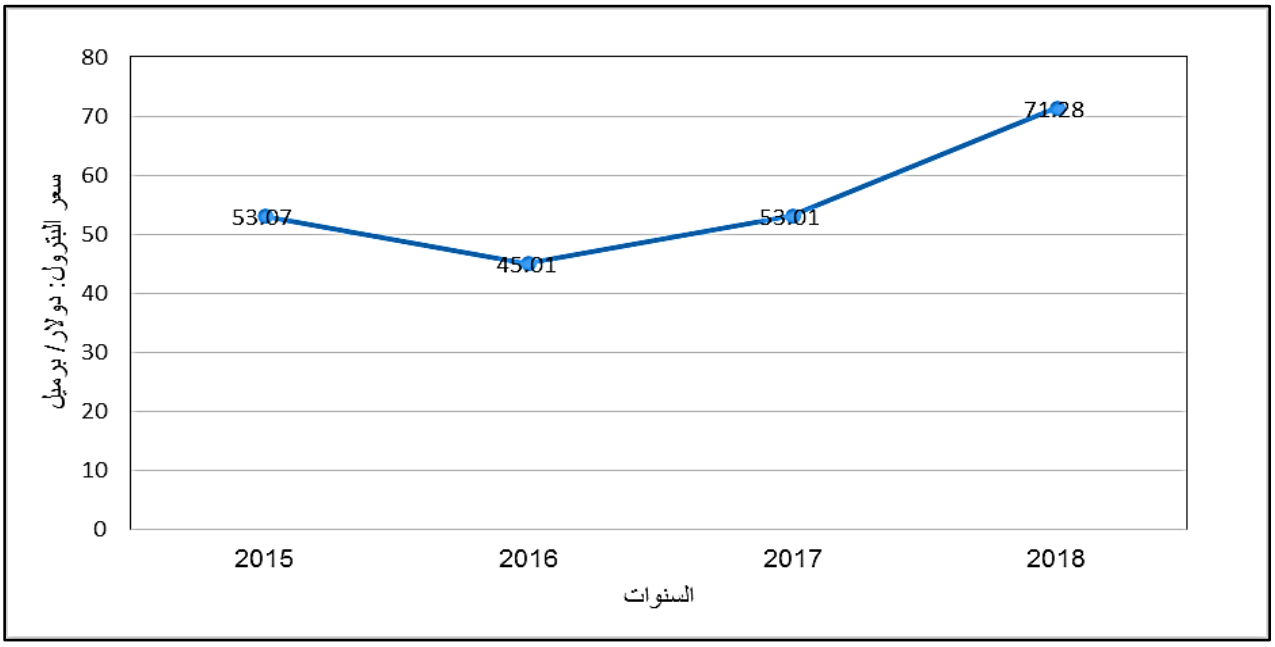

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال معلومات الجدول رقم (06)

حيث أرجعت منظمة الأوبك هذا الانهيار للأسعار إلى المضاربة في الأسواق، وان هذا الهبوط المفاجئ في الأسعار يعود إلى تأمر لخفض الأسعار وليس بسبب عوامل اقتصادية فقط، ومحاولة سلب مكانة منظمة من خلال ظهور النفط الصخري لمنافسة النفط العادي، وبرغم ذلك أبقت منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك" على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، ويمكن ان نفسر هذا الانخفاض في أسعار البترول في النقاط التالية:

- صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول حيث برزت خلال هذه الفترة حيث زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا لتصبح على رأس قائمـــــة الدول الأكثر إنتاجا للبترول.
- اتفاق أعضاء منظمة اوبك على خفض الإنتاج وتنفيذه سنة 2017.
- الإبقاء على سقف الإنتاج في سنة 2018 أدى إلى زيادة الأسعار.
- احتكار الأوبك لم يعد فعالا اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا، حيث تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط فقط.

الفترة الثانية: من سنة 2019 الى سنة 2021

وقد عرفت هذه الفترة مزيدا من التقلبات في أسعار البترول نتعرف عليها من خلال الجدول الآتي

الجدول رقم (07): أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 2019 الى 2021

(الوحدة:دولار/برميل)

السنوات	2019	2020	2021
سعر البترول الجزائري	64.44	42.08	72.47

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة انه وبعد الارتفاع بين سنتي 2016 و 2018، من 45,0 دولار للبرميل إلى 71,3 دولار، انخفض متوسط سعر برميل البرنت الخام إلى64,4 دولار في 2019 ، أي ما يعادل تراجعا قدره 9,6٪ مقارنة بسنة 2018، بينما سجلت سنة 2020 أسعار النفط أكبر انخفاض منذ سنوات حيث وصلت الى حدود 42.08 دولار للبرميل بتراجع حوالي 22 دولار للبرميل أي بنسبة (-34.7٪)عن سنة 2019، فيما شهد عام 2021 زيادة في أسعار البترول، بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و2020 من64,44 دولارًا للبرميل في عام 2019 إلى 42,08 دولارًا في عام 2020 ، بنسبة 34,70 ٪، ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72,22 ٪ في عام 2021 إلى 72,47 دولارًا، ولتوضيح هذه المعطيات أكثر نبرز هذه التغيرات في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (08): تطور أسعار البترول الجزائري من 2019 الى 2021

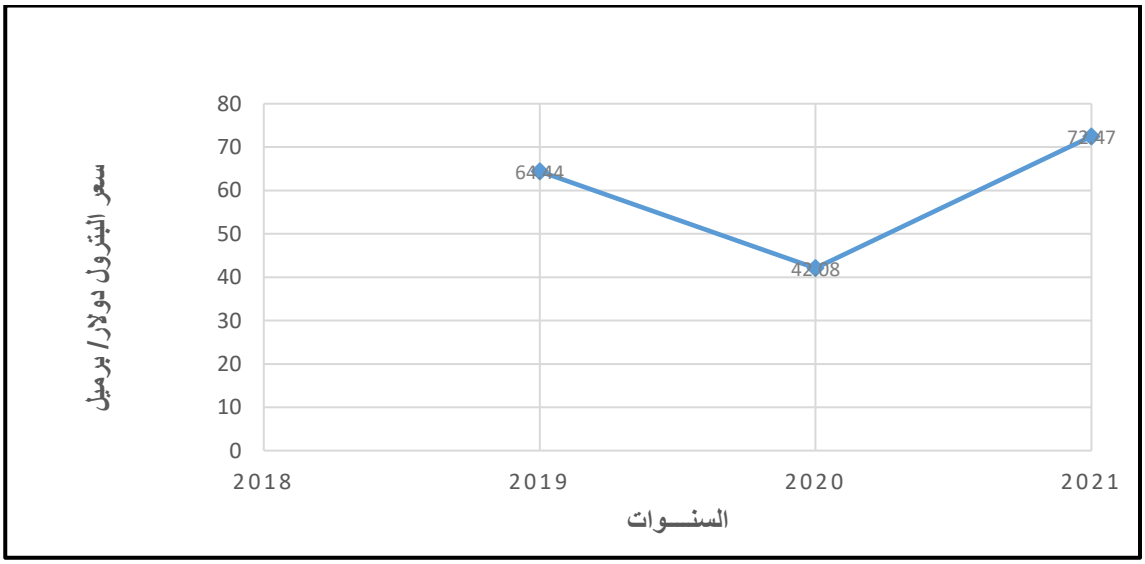

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (07)

الارتفاع الطفيف الذي شهدته أسعار البترول في سنة 2019 يرجع مرده بالدرجة الأولى الى العوامل التالية:

- فرض عقوبات اقتصادية على إيران.
- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
- تخفيض الإنتاج من قبل دول الأوبك من 32.5 مليون برميل يوميا سنة 2018 الى 30.2 مليون برميل يوميا سنة 2019.

فيما يرجع الانخفاض الكبير الذي شهدته سنة 2020 الى جائحة كورونا التي اجتاحت دول العالم مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 مما أدى بتوقف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية وحركة المرور والنقل، وضعف أنشطة الاستيراد والتصدير.

وأما الزيادة التي عرفتها الأسعار في سنة 2021، فترجع الى العوامل الآتية:

- بداية انفراج ازمة جائحة كورونا من عودة الحياة الاقتصادية الى طبيعتها.
- الحرب الأوكرانية الروسية وتبعاتها على المستوى العالمي.
- فرض عقوبات على روسيا.

المبحث الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة

لتحليل الأثر الذي تحدثه أسعار البترول على أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2021 يتحتم علينا الرجوع الى البيانات والمعلومات التي تخص كلا من المتغير المستقل ألا وهو أسعار البترول والمتغير التابع وهو رصيد ميزان المدفوعات وبما أن أسعار البترول تمس بدرجة أولى الصادرات والواردات من السلع والمنتوجات الطاقوية فقد ركزنا في دراستنا على رصيد الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري ولإعطاء نظرة واسعة عن هاته المعلومات ولتسهيل تفسيرها وتحليلها تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين كل فترة تضم 03 سنوات فكانت كالآتي

المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات من 2016 الى 2018

وتم تلخيص أهم ما حصل خلالها من تغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تأثير تقلبات أسعار البترول على أهم أرصدة ميزان المدفوعات

السنوات	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان المدفوعات	27.53-	26.03-	21.76-	15.82-
الحساب الجاري	27.29-	26.21-	21.85-	16.69-
سعر البترول	53.07	45.01	53.01	71.28
الصادرات من المحروقات	33.08	27.92	33.2	38.9
الصادرات خارج المحروقات	1.48	1.39	1.37	2.22
إجمالي الصادرات	34.56	29.31	34.57	41.11
الواردات	52.65	49.44	48.98	48.57
الميزان التجاري	18.08-	20.13-	14.17-	7.45-

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال بيانات موقع بنك الجزائر

بإعتبار ان سنة 2015 سنة مرجعية فإننا نلاحظ أنه في سنة 2016 عندما انخفض سعر البترول في حدود 8 دولار للبرميل حيث وصل الى 45.01 دولار كان عجز ميزان المدفوعات في حدود 26.03 مليار دولار، وهذا مرده بالدرجة الأولى الى انخفاض قيمة الصادرات من المحروقات والتي تمثل 90٪ من قيمة الصادرات، من 33.08 مليار دولار سنة 2015 الى 27.92 مليار

دولار، أما الصادرات خارج مجال المحروقات لم تشهد تغير كبير وبقيت تتراوح في حدود 1.39 مليار دولار، وتتمثل أساسا في المواد الغذائية والتجهيزات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والمنتوجات الاستهلاكية غير الغذائية والجدول يوضح أهم الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2016 و2017 والتغيرات الحاصلة خلالهما

الجدول رقم (09): تركيبة الصادرات بين سنتي 2016 و2018

(بملايين الدولارات)			
الصادرات	2016	2017	2018
المنتجات الغذائية	357	355	408
الطاقة	27 923	33 208	38 985
المواد الأولية	92	93	91.04
المنتجات نصف المصنعة	1 504	1 552	1 748
التجهيزات الفلاحية	0	0	0
التجهيزات الصناعية	95	83	92
المنتجات استهلاكية غير الغذائية	31	31.02	33.02
إجمالي السلع	29 311	34 572	41 116
منها الصادرات خارج المحروقات	1 393	1 373	2 224

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال بيانات موقع بنك الجزائر

أما من ناحية الواردات وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهدته حيث انه قدر بحوالي 3.21 مليار دولار حيث بلغت 49.44 مليار دولار سنة 2016 والجدول التالي يوضح تركيبة الواردات الجزائرية بين سنتي 2016و2017.

الجدول رقم (10): تركيبة الواردات بين سنتي 2016 و2018

(بملايين الدولارات)			
الواردات	2016	2017	2018
المنتجات الغذائية	8 203	8 312	8 109
الطاقة	975	951	924
المواد الأولية	1 825	1 822	1 818
المنتجات نصف المصنعة	10 452	10 447	10 524
التجهيزات الفلاحية	532	524	537
التجهيزات الصناعية	12 824	12 541	12 283
المنتجات استهلاكية غير الغذائية	9 302	9 301	9 284
أخرى	3 467	3 455	3 125
مجموع جزئي	48 475	47 894	47 581
الواردات بدون دفع + تصليح التجهيزات	967	932	991
إجمالي السلع	49 442	48 974	48 572

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال بيانات موقع بنك الجزائر

حيث نرى ان اغلبية الواردات عبارة عن تجهيزات صناعية بنسبة 25٪ فيما لا تمثل الطاقة سوى 1.97٪، وهو الامر الذي أدي الى انخفاض عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار سنة 2016 الى 7.45 مليار دولار سنة 2018، مما دفع بتخفيض العجز لرصيد الحساب الجاري لأكثر من 9 مليار دولار خلال هذه الفترة حيث كان 26.21 مليار دولار سنة 2016 ليصبح 16.69 في سنة 2018 والمنحنى البياني يوضح أهم هذه التغيرات

الشكل رقم (09): تطور بنود الميزان التجاري بين 2015 و2019.

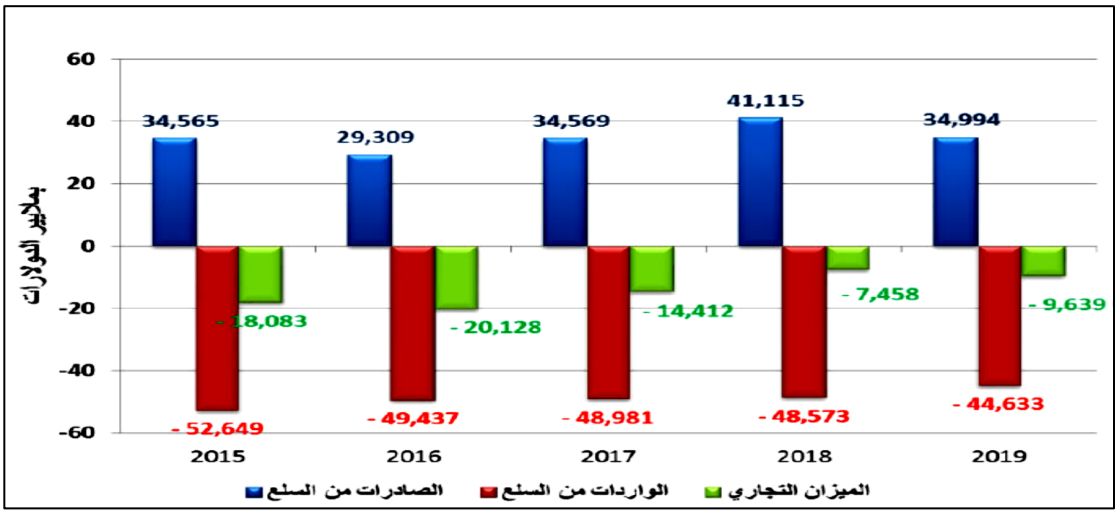

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

وكنتيجة لهاته الفترة نرى بأن رصيد ميزان المدفوعات كان دائما مرهون برصيد الحساب الجاري الذي هو يوازي الميزان التجاري وقريبا منه رقميا، لان ارصدة كل من ميزان الخدمات والتحويلات من جانب واحد تكاد ان تكون مهملة، كما يبينه الرسم البياني التالي

الشكل رقم (10): تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بأسعار البترول

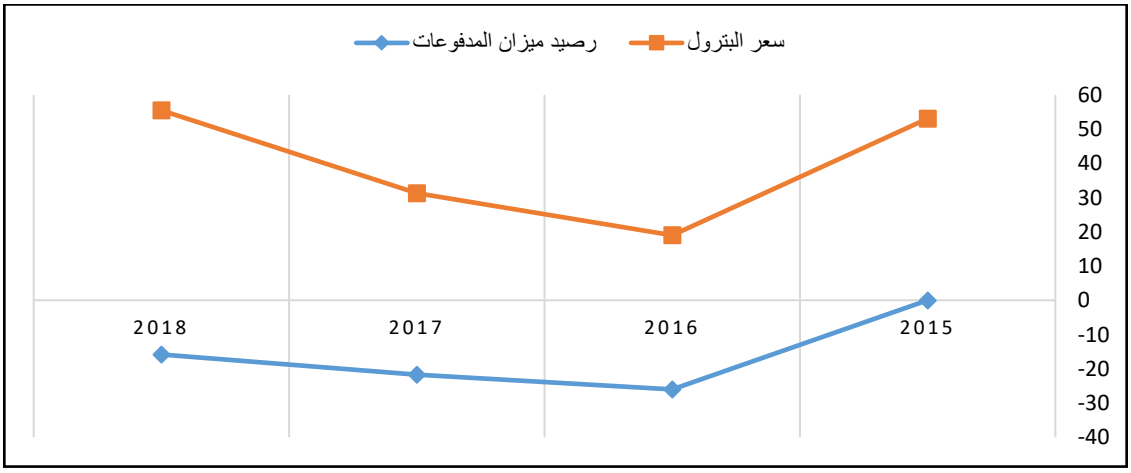

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معلومات الجدول رقم (08)

المطلب الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات من 2019 الى 2021

وتم تلخيص أهم التغيرات التي حصلت خلالها في الجدول التالي

الجدول رقم(11): تأثير تقلبات أسعار البترول على أهم أرصدة ميزان المدفوعات

السنوات	2019	2020	2021
رصيد ميزان المدفوعات	16.93-	16.37-	1.48-
الحساب الجاري	16.95-	18.68-	4.64-
سعر البترول	64.44	42.08	72.47
الصادرات من المحروقات	33.24	20.02	34.06
الصادرات خارج المحروقات	2.07	1.91	4.5
إجمالي الصادرات	35.31	21.93	38.65
الواردات	44.63	35.55	37.5
الميزان التجاري	9.32-	13.62-	1.15

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال بيانات موقع بنك الجزائر

نلاحظ أن سعر البترول في سنة 2019 شهد انخفاض حيث وصل الى 64.44 دولار للبرميل وقد نتجت عنه زيادة عجز ميزان المدفوعات بـ 1 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة، وواصل سعر البترول التراجع في سنة 2020 ليصل الى 42.08 دولار للبرميل، لكن رصيد ميزان المدفوعات بقي عند نفس العجز السابق، ليتقلص في سنة 2021 الى حدود 1.48 مليار دولار وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول ليصل الى 72.47 دولار، ، والمنحنى البياني يوضح التغيرات التي طرأت على رصيد ميزان المدفوعات نتيجة تقلبات أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (11): تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بأسعار البترول

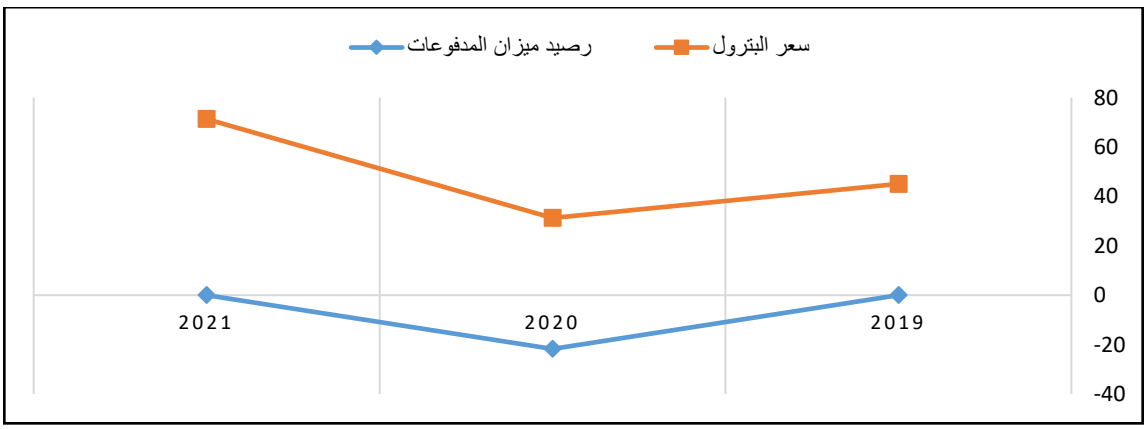

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال معلومات الجدول رقم (11)

ويرجع نتيجة عجز الميزان التجاري والذي واصل التراجع الى حدود 9.32 مليار دولار، في سنة 2019، ليستمر في العجز لسنة 2020 على التوالي ليحقق الميزان التجاري زيادة في العجز قدرت بـ 4.3 مليار دولار، أما رصيده في سنة 2021 فقد حقق نتيجة إيجابية لأول مرة منذ سنة 2014 بفائض قدر بـ 1.15 مليار دولار والرسم البياني يوضح ذلك

الشكل رقم (12): أرصدة بنود الميزان التجاري للفترة من 2017 الى 2021

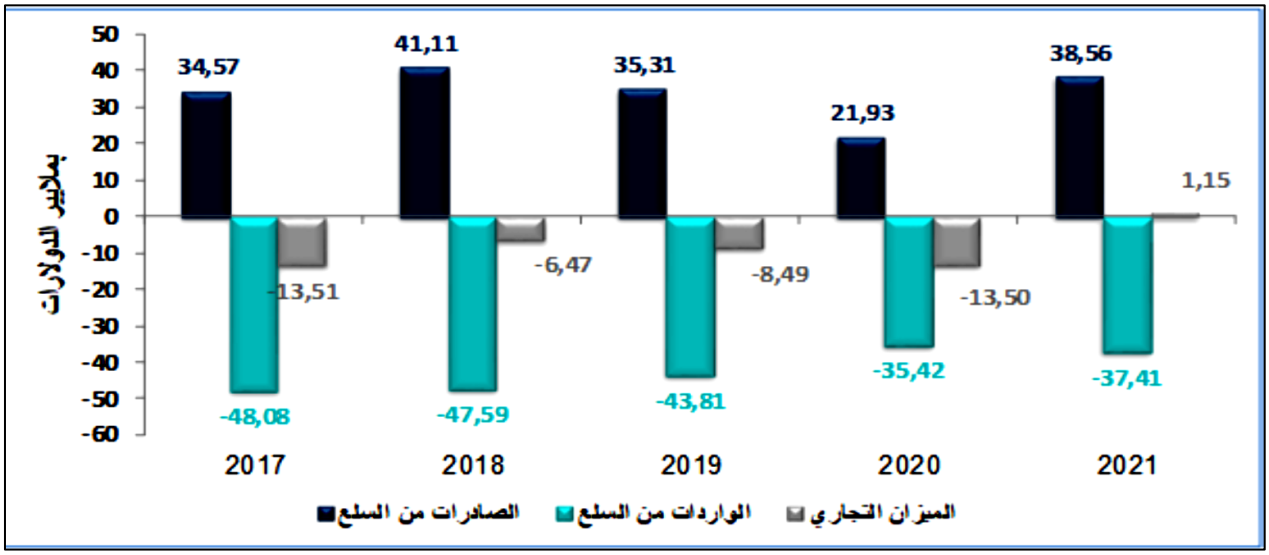

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

ويرجع سبب التراجع الذي شهده الميزان التجاري الى تراجع اجمالي الصادرات حيث انخفضت من 41.11 مليار دولار سنة 2018 الى 35.31 مليار دولار سنة 2019، فيما بلغت الصادرات من المحروقات 33.24 مليار دولار، على الرغم من ارتفاع الصادرات خارج مجال المحروقات والتي وصلت الى 2.07 مليار دولار، واستمر تراجع اجمالي الصادرات سنة 2020 الى حدود 21,93 مليار دولار، فيما شهدت الصادرات خارج مجال المحروقات هي كذلك انخفاض وقلة في التنويع والإنتاج حيث بلغت قيمتها 1.91 مليار دولار بعد ان تجاوزت حجم المليارين في سنتي 2018 و2019 على التوالي(2.22 و2.07 مليار دولار)، كما بلغ إجمالي صادرات السلع 38,65 مليار دولار في عام2021 ، بزيادة 16,63 مليار دولار، وبالرغم من صغر حجمها وتنوعها الا ان الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل نسبة 11,64 ٪ شهدت هي كذلك ارتفاع مقارنة بسنة 2020، حيث بلغت 4.5 مليار دولار، وتتكون الصادرات خارج المحروقات

أساسا من المنتجات نصف المصنعة (الأسمدة النيتروجينية والامونيا واليوريا) بنسبة أكثر من 70٪، أما الباقي فهي عبارة عن مواد غذائية (السكر والتمور والتين)، والجدول التالي يوضح تطور صادرات السلع خلال الفترة من 2019 الى 2021.

الجدول رقم (12): تركيبة الصادرات بين سنتي 2019 و2021

(بملايين الدولارات)			
الصادرات	2019	2020	2021
المنتجات الغذائية	408	437	576
الطاقة	33 244	20 016	34 058
المواد الأولية	96	71	182
المنتجات نصف المصنعة	1 445	1 287	3 490
التجهيزات الفلاحية	0	0	0
التجهيزات الصناعية	83	77	171
المنتجات استهلاكية غير الغذائية	36	37	79
إجمالي السلع	35 312	21 925	38 652
منها الصادرات خارج المحروقات	2 068	1 909	4 500

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال بيانات موقع بنك الجزائر

أما بالنسبة للواردات من السلع، فقد استمر تراجعها في 2019 ، حيث انخفضت من 48,6 مليار دولار في 2018 إلى 44,6 مليار دولار في 2019، فيما سجلت سنة 2020 أكبر انخفاض بمقدار 9.08 مليار دولار مقارنة بسنة 2019، حيث بلغت 35.55 مليار دولار بعد ان كانت 44.63، لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتبلغ 37.5 مليار دولار بزيادة قدرها 2.05 مليار دولار عن السنة السابقة، والجداول توضح تركيبة الواردات الجزائرية خلال الفترة المذكورة

الجدول رقم (13): تركيبة الواردات بين سنتي 2019 و2021.

(بملايين الدولارات)			
الواردات	2019	2020	2021
المنتجات الغذائية	7 694	7 723	8 877
الطاقة	1 369	890	513
المواد الأولية	1 921	2 199	3 401
المنتجات نصف المصنعة	9 840	7 614	7 313
التجهيزات الفلاحية	437	198	247
التجهيزات الصناعية	10 845	8 697	9 158
المنتجات استهلاكية غير الغذائية	7 934	5 577	6 498
أخرى	3 766	2 523	1 398
مجموع جزئي	43 806	35 199	37 160
الواردات بدون دفع + تصليح التجهيزات	827	348	402
إجمالي السلع	44 633	35 547	37 562

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال بيانات موقع بنك الجزائر

خلاصة الفصل

من خلال الفصل السابق نجد أن ميزان المدفوعات الجزائري هش كونه يعتمد على البترول بشكل كبير، ويتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعاره، كون أنه لا يوجد البديل الذي يعوضه فكل من ميزان الخدمات و ميزان التحويلات تبقى تأثيرهما قليل من خلال الأرقام التي تبقى بعيدة عن المأمول، أي أن ميزان المدفوعات يعتمد على مصدر دخل واحد تقريبا، وهذا ما يجعله عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، وهذا راجع لعدم استقرار أسعار البترول وتقلبها نتيجة عديد العوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها، وعدم الاستثمار في مجالات أخرى كالخدمات والزراعة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي...الخ.

الخاتمـــــة العامـــة

لقد كان الهدف من الدراسة هو معرفة التأثير الذي تحدثه التقلبات في أسعار البترول على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، إذ أكدت التقلبات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط خلال فترة الدراسة على الأهمية التي يتمتع بها، وأنه أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تتجلى أهميته الاقتصادية في كونه سلعة استراتيجية تعتمد عليها كل الدول، كمورد حيوي ومصدر للدخل ...الخ، لذلك نجد أن الدول التي تتأثر بتقلبات أسعاره هي الدول التي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للدخل ومن بينها الجزائر، هذا من جهة كما أكدت أيضا على مدى هشاشة وضعف هذه الاقتصاديات، وذلك بسبب ضعف وعدم تنوع هيكل صادراتها وهيمنة قطاع النفط عليها من جهة أخرى، وهذا بدوره ما شكل خطورة على توازن هذه الاقتصاديات بسبب عدم استقراره وباعتباره مورد ناضب.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، ما جعل هذا الاقتصاد يتأثر كثيرا بجملة التقلبات اتي مست أسعاره، ويتضح ذلك من خلال تأثر العديد من المتغيرات التي تخص الاقتصاد الجزائري والتي من أبرزها ميزان المدفوعات، والذي يعرف رصيده وأرصدة بعض موازينه الفرعية، ارتباط وثيقا بأسعار البترول ففي السنوات التي كان فيها سعر البترول عاليا حققت الجزائر فائضا في ميزان مدفوعاتها، لكن مع انخفاض الأسعار في فترة الدراسة حققت الجزائر عجزا في كل تلك السنوات.

ولهذا قد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال اختبار الفرضيات المطروحة آنفا.

إختبار الفرضيات

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي كان محتواها ما هي أهم محددات أسعار النفط فيما يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين بهدف إشباع الحاجات سواء كانت إقراض إنتاجية أو استهلاكية اما بالنسبة للعرض النفطي يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن الفرضية الأولى صحيحة.

- بالنسبة للفرضية الثانية والتي كان محتواها ما هي أهم مكونات ميزان المدفوعات وآليات إعادة توازنه فإن ميزان المدفوعات يتألف من مكونات رئيسية لا بد من تواجدها عند إعداده وهذه المكونات حساب العمليات الجارية التي تتضمن الميزان التجاري وحساب رأس المال وحساب السهو والخطأ فيما تكمن آليات اعادة توازنه عن طريق آلية السوق (النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية) ، أو عن طريق تدخل الدولة (سياسة المالية، سياسة نقدية، سعر الصرف، أسعار الفائدة.... إلخ)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي كان محتواها ما هي وضعية ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة بين 2016 -2021 حيث شهدت وضعية ميزان المدفوعات عجزا متواصلا وتعود اسباب الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تدهور الذي عرفته اسعار البترول في الآونة الأخيرة، مما أثر على وضعية ميزان المدفوعات بالسلب من خلال تأثير أسعار النفط على ارصدته والمتمثلة في الميزان التجاري عبر الصادرات والواردات وكذلك رصيد الحساب الجاري فيما كان تأثيرها ضعيفا أو منعدما في بعض الأحيان على باقي الأرصدة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة أي بقاء رصيد ميزان المدفوعات الجزائري مرهونا بأسعار البترول.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراستنا لهذا الموضوع هي:

- احتلال البترول مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إذ تحتل الصادرات النفطية أكثر من 90% من اجمالي الصادرات مما ما جعل الجزائر تكتسي صفة دولة ريعية بجدارة، مما سبب هشاشة وضعف اقتصادها أمام الازمات ويتضح جليا في عدم تنوع هيكل الصادرات وهيمنة القطاع النفطي.

- أوضحت التقلبات التي مست أسعار البترول مدى التأثر الكبير لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري وبعض أرصدته الفرعية، سواءا بالارتفاع وتحقيقها فائضا أو بالانخفاض وتسجيلها للعجر، **وهذا ما يثبت وجود علاقة طردية بين أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات.**

التوصيات والاقتراحات

بعد استعراض جملة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة الخروج من نظام الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، والتي هي مفتاح الوحيد القضاء على المشاكل الاقتصادية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، تقليص الوارداتوتعويضها بسلع محلية الصنع تكون بسعر اقل وجودة عالية.
- دعم قطاعات الصناعة، الزراعة والسياحة، والتركيز على القطاعات التي تمتلك الجزائر صفة تنافسية بها أي تلك المعتمدة على المواد الأولية، اليد العاملة، المياه والجو المناسب.
- الاهتمام بالطاقات المتجددة كبديل طاقوي للمحروقات سواء كان ذلك للاستغلال المحلي أو التصديري وذلك من أجل تخفيف التبعية البترولية.

أفاق الدراسة:

تناولت الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا واسعا لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

- أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائري.
- كيفية التخلص من تبعية البترولية في الاقتصاد الجزائري-الامارات العربية المتحدة أنموذجا
- السياحة في الجزائر ومساهمتها في علاج عجز ميزان المدفوعات.
- القطاع الزراعي وإمكانية تنمية التصدير خارج البترول في الجزائر.

قائمة

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري(مقاربة وصفية) ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
2- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
3- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2014.
4- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
5- شقري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6- عبد الخالق مطلك الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
7- عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005.
8- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.

ب- الرسائل والاطروحات الجامعية

1- أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة من 1990-2015، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.
2- أيوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة من 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018.
3- بركات كوثر، دراسة قياسية لأثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة من 1986-2015، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر تخصص التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017.
4- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2011.
5- حسين كشيتي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على برامج إعداد الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.
6- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

7- رشيد بوعسلة، انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1976-2006، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009.
8- زروقي سعاد، أثر تغيرات سعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1973-2013، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015.
9- فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة من 1970-2010، مذكرة ماستر في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
10- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير الاقتصاد، جامعة الشلف، 2009.
11- موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010.
12- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة من 1986-2010، مذكرة مقدمة لنبيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012.
13- هبال زكريا، أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات بالجزائر للفترة من 1990-2016، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.
14- هيثم العايب وآخرون، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2000-2016، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2018.

ت- الدوريات والمجلات

1- جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 9، جوان 2016.
2- حاجي سمية ومفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017.
3- فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية 2000-2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2013.
4- لياس عايدة ومحرز نور الدين، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2000-2019، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، المجلد7، العدد2، أوت 2021.

5- محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي، العدد2 ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، سنة 2016.

ث- الملتقيات والمحاضرات

1- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

ج- المواقع الالكترونية

1- www.bank-of-algeria.dz

2- www.opec.org

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- FMI, Manuel de la Balance de paiement op.cité, Page 46-51.

قائمة

الملاحق

رقم 01: ميزان المدفوعات الجزائري من 2015الى 2019

	2015	2016	2017	*2018	**2019
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**-27,294**	**-26,203**	**-22,081**	**-16,705**	**-17,112**
الميزان التجاري	-18,083	-20,128	-14,412	-7,458	-9,639
الصادرات (f.o.b)	34,565	29,309	34,569	41,115	34,994
المحروقات	33,081	27,918	33,202	38,897	32,926
أخرى	1,485	1,391	1,367	2,218	2,068
الواردات (f.o.b)	-52,649	-49,437	-48,981	-48,573	-44,633
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-7,529	-7,328	-8,014	-8,221	-6,267
دائن	3,475	3,434	3,112	3,267	3,322
مدين	-11,005	-10,762	-11,125	-11,488	-9,589
دخل العوامل، صافي	-4,453	-1,569	-2,600	-4,420	-4,211
دائن	2,192	2,426	2,262	1,313	1,058
مدين	-6,645	-3,995	-4,862	-5,733	-5,269
دفع الفوائد	-0,124	-0,027	-0,037	-0,035	-0,070
أخرى	-6,521	-3,968	-4,825	-5,698	-5,199
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,721	-2,913	-3,221	-3,752	-3,119
تحويلات، صافية	2,771	2,822	2,945	3,395	3,004
رصيد حساب رأس المال	**-0,243**	**0,172**	**0,318**	**0,886**	**0,186**
حساب رأس المال	0,000	0,001	0,001	0,000	0,000
الإستثمار المباشر (الصافي)	-0,688	1,590	1,241	0,586	1,299
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**-0,459**	**0,976**	**-0,066**	**0,150**	**-0,076**
السحب	0,001	1,144	0,102	0,279	0,033
الإهتلاك	-0,460	-0,168	-0,168	-0,129	-0,109
الأخطاء و السهو، صافي	0,904	-2,395	-0,857	0,149	-1,037
الرصيد الإجمالي	**-27,537**	**-26,031**	**-21,762**	**-15,819**	**-16,927**
التمويل	**27,537**	**26,031**	**21,762**	**15,820**	**16,927**
زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)	27,242	25,557	21,808	15,850	17,034
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف	0,191	0,186	-0,031	0,040	0,093
مخصصات حقوق السحب الخاصة					
وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	0,104	0,288	-0,014	-0,071	-0,200
للتذكير :					
الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	144,133	114,138	97,332	79,882	62,756
بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	27,172	22,752	19,432	15,960	13,889
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	53,066	45,005	54,053	71,277	64,440

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك

رقم 02: تركيبة الصادرات والواردات بين 2015 و2019

	2015	2016	2017	2018	2019
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	8 946	7 855	8 069	8 199	7 694
الطاقة	2 247	1 234	1 899	977	1 369
المواد الأولية	1 489	1 490	1 456	1 814	1 921
المواد نصف المصنعة	11 482	10 972	10 483	10 468	9 840
التجهيزات الفلاحية	638	479	585	537	437
التجهيزات الصناعية	16 369	14 709	13 368	12 824	10 845
السلع الإستهلاكية	8 243	7 904	8 129	9 312	7 934
أخرى	2 672	4 239	4 086	3 459	3 766
المجموع الجزئي :	**52 086**	**48 882**	**48 076**	**47 589**	**43 806**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	563	554	907	984	826
المجموع :	**52 649**	**49 436**	**48 982**	**48 573**	**44 632**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	238	326	350	373	408
الطاقة	33 081	27 918	33 202	38 897	32 926
المواد الأولية	107	84	73	93	96
المواد نصف المصنعة	1 111	909	845	1 626	1 445
التجهيزات الفلاحية	-	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	18	53	78	90	83
السلع الإستهلاكية	11	18	20	34	36
المجموع الجزئي :	**34 566**	**29 309**	**34 569**	**41 113**	**34 994**
أخرى	-	1	0	0	-
المجموع :	**34 566**	**29 310**	**34 569**	**41 113**	**34 994**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 485	1 391	1 367	2 218	2 068
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	17,2	16,1	16,8	17,2	17,6
التجهيزات الصناعية	31,4	30,1	27,8	26,9	24,8
السلع الإستهلاكية	15,8	16,2	16,9	19,6	18,1
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,3	4,7	4,0	5,4	5,9

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

رقم 03: صادرات المحروقات بين 2015 و2019

	2015	2016	2017	2018	2019
البترول الخام					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	10 037,7	8 876,4	10 459,9	12 117,6	11 231,5
منها : ترحيل الأرباح	2 560,7	2 144,9	2 308,3	2 756,4	2 409,2
الحجم (مليون برميل)	194,3	198,1	193,4	170,1	174,1
(مليون طن متري)	24,2	25,2	24,7	21,7	22,2
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	53,1	45,0	54,1	71,3	64,4
الكوندونسا	0,0	0	0	0	0
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2 236,7	1 989,8	1 950,5	2 527,2	2 192,1
منها : ترحيل الأرباح	361,0	296,7	361,1	420,6	334,8
الحجم (مليون برميل)	44,2	46,6	37,5	38,5	39,1
(مليون طن متري)	5,0	5,2	4,2	4,3	4,4
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	49,7	42,7	51,9	65,6	56,1
مواد البترول المكررة	0,0	0	0	0	0
القيمة (مليون دولار أمريكي)	6 789,8	5 563,7	6 967,4	8 041,5	6 816,0
الحجم (مليون برميل)	128,8	125,8	123,2	112,9	108,1
(مليون طن متري)	16,8	15,9	15,6	14,3	13,7
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	52,7	44,2	56,6	71,2	63,1
غاز البترول المميع	0,0	0	0	0	0
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2 687,8	2 221,0	2 977,5	3 401,1	2 434,7
منها : ترحيل الأرباح	275,9	240,8	289,6	388,2	215,2
الحجم (مليون برميل)	82,2	79,4	75,3	71,9	68,0
(مليون طن متري)	7,6	7,3	6,9	6,6	6,3
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	32,7	28,0	39,5	47,3	35,8
الغاز الطبيعي المميع	0,0	0	0	0	0
القيمة (مليون دولار أمريكي)	4 700,4	3 101,1	3 571,3	3 565,6	3 731,1
الحجم (مليار م^3)	26,6	25,7	26,7	21,9	25,2
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	620,7	584,2	623,0	511,5	599,6
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	7,6	5,3	5,7	7,0	6,2
الغاز الطبيعي	0,0	0	0	0,0	0,0
القيمة (مليون دولار أمريكي)	6 628,3	6 165,5	7 276,2	9 285,7	6 762,8
منها : ترحيل الأرباح	523,6	231,1	261,6	158,0	164,1
الحجم (مليار م^3)	27,4	39,1	38,1	38,5	29,0
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	1 021,9	1 439,0	1 425,3	1 442,3	1 078,6
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	6,5	4,3	5,1	6,5	6,8
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	**33 080,7**	**27 917,5**	**33 202,8**	**38 938,7**	**33 168,2**
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	3 721,2	2 913,5	3 220,5	3 723,2	3 123,3
(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)					
البترول الخام	30,3	31,8	31,5	31,1	33,9
أخرى	69,7	68,2	68,5	68,9	66,1
الكوندونسا	6,8	7,1	5,9	6,5	6,6
مواد البترول المكررة	20,5	19,9	21,0	20,7	20,5
غاز البترول المميع	8,1	8,0	9,0	8,7	7,3
الغاز الطبيعي المميع	14,2	11,1	10,8	9,2	11,2
الغاز الطبيعي	20,0	22,1	21,9	23,8	20,4

المصدر : وزارة الطاقة

رقم 04: ميزان المدفوعات من 2016 الى 2020

	2016	2017	2018	2019	*2020
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**-26,551**	**-22,331**	**-16,914**	**-16,955**	**-18,711**
الميزان التجاري	-20,128	-14,412	-7,458	-9,320	-13,622
الصادرات (f.o.b)	29,309	34,569	41,115	35,312	21,925
المحروقات	27,918	33,202	38,897	33,244	20,016
أخرى	1,391	1,367	2,218	2,068	1,909
الواردات (f.o.b)	-49,437	-48,981	-48,573	-44,632	-35,547
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-7,327	-8,034	-8,256	-6,391	-4,364
دائن	3,434	3,112	3,267	3,239	2,990
مدين	-10,761	-11,145	-11,523	-9,630	-7,355
دخل العوامل، صافي	-1,918	-2,831	-4,595	-4,251	-2,981
دائن	2,089	2,033	1,152	1,043	0,848
مدين	-4,006	-4,863	-5,747	-5,294	-3,828
دفع الفوائد	-0,027	-0,037	-0,043	-0,070	-0,041
أخرى	-3,968	-4,825	-5,702	-5,223	-3,785
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-2,913	-3,221	-3,752	-3,143	-2,010
تحويلات، صافية	2,822	2,945	3,395	3,007	2,256
رصيد حساب رأس المال	**0,519**	**0,568**	**1,094**	**0,028**	**2,342**
حساب رأس المال	0,001	0,001	0,000	0,000	-0,042
الإستثمار المباشر (الصافي)	1,590	1,261	0,621	1,351	1,110
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**0,976**	**-0,066**	**0,150**	**-0,076**	**-0,274**
السحب	1,144	0,102	0,278	0,035	0,000
الإهتلاك	-0,168	-0,168	-0,129	-0,109	-0,274
الأخطاء و السهو، صافي	-2,395	-0,857	0,149	-1,037	1,548
الرصيد الإجمالي	**-26,031**	**-21,762**	**-15,820**	**-16,927**	**-16,369**
التمويل	**26,031**	**21,762**	**15,820**	**16,927**	**16,369**
زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)	25,557	21,808	15,850	17,034	16,460
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف	0,186	-0,031	0,040	0,093	0,054
مخصصات حقوق السحب الخاصة					
وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	0,288	-0,014	-0,071	-0,200	-0,145
للتذكير :					
الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	114,138	97,332	79,882	62,756	48,167
بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	22,752	19,432	15,951	13,878	13,473
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	45,005	54,053	71,277	64,440	42,069

رقم 05: تركيبة الصادرات والواردات من 2016 الى 2020

	2016	2017	2018	2019	2020
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	7 855	8 069	8 199	7 694	7723
الطاقة	1 234	1 899	977	1 369	890
المواد الأولية	1 490	1 456	1 814	1 921	2199
المواد نصف المصنعة	10 972	10 483	10 468	9 840	7614
التجهيزات الفلاحية	479	585	537	437	198
التجهيزات الصناعية	14 709	13 368	12 824	10 845	8697
السلع الإستهلاكية	7 904	8 129	9 312	7 934	5577
أخرى	4 239	4 086	3 459	3 766	2301
المجموع الجزئي :	**48 882**	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 199**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	554	907	984	826	348
المجموع :	**49 436**	**48 982**	**48 573**	**44 632**	**35 547**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	326	350	373	408	437
الطاقة	27 918	33 202	38 897	33 244	20016
المواد الأولية	84	73	93	96	71
المواد نصف المصنعة	909	845	1 626	1 445	1287
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	53	78	90	83	77
السلع الإستهلاكية	18	20	34	36	37
المجموع الجزئي :	**29 309**	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**
أخرى	1	0	0	0	0
المجموع :	**29 310**	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**
منها :الصادرات خارج المحروقات	1 391	1 367	2 218	2 068	1909
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,1	16,8	17,2	17,6	21,9
التجهيزات الصناعية	30,1	27,8	26,9	24,8	24,7
السلع الإستهلاكية	16,2	16,9	19,6	18,1	15,8
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,7	4,0	5,4	5,9	8,7

المصدر : المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر

رقم 06: صادرات المحروقات من 2016 الى 2020

	2016	2017	2018	2019	2020
البترول الخام					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	8 876,4	10 459,9	12 117,6	11 231,5	5 509,9
منها : ترحيل الأرباح	2 144,9	2 308,3	2 756,4	2 409,2	1 424,5
الحجم (مليون برميل)	198,1	193,4	170,1	174,1	131,5
(مليون طن متري)	25,2	24,7	21,7	22,2	16,7
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	45,0	54,1	71,3	64,4	42,1
الكوندنسا	0	0	0	0	
القيمة (مليون دولار أمريكي)	1 989,8	1 950,5	2 527,2	2 192,1	1 136,2
منها : ترحيل الأرباح	296,7	361,1	420,6	334,8	246,5
الحجم (مليون برميل)	46,6	37,5	38,5	39,1	29,2
(مليون طن متري)	5,2	4,2	4,3	4,4	3,3
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	42,7	51,9	65,6	56,1	38,6
مواد البترول المكررة	0	0	0	0	
القيمة (مليون دولار أمريكي)	5 563,7	6 967,4	8 041,5	6 816,0	4 722,5
الحجم (مليون برميل)	125,8	123,2	112,9	108,1	115,6
(مليون طن متري)	15,9	15,6	14,3	13,7	14,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	44,2	56,6	71,2	63,1	40,8
غاز البترول المميع	0	0	0	0	
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2 221,0	2 977,5	3 401,1	2 434,7	1 821,9
منها : ترحيل الأرباح	240,8	289,6	388,2	215,2	176,9
الحجم (مليون برميل)	79,4	75,3	71,9	68,0	60,7
(مليون طن متري)	7,3	6,9	6,6	6,3	5,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	28,0	39,5	47,3	35,8	30,0
الغاز الطبيعي المميع	0	0	0	0	
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3 101,1	3 571,3	3 565,6	3 731,1	2 419,1
الحجم (مليار م^3)	25,7	26,7	21,9	25,2	22,9
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	584,2	623,0	511,5	599,6	532,8
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	5,3	5,7	7,0	6,2	4,5
الغاز الطبيعي	0	0	0,0	0,0	
القيمة (مليون دولار أمريكي)	6 165,5	7 276,2	9 285,7	6 762,8	4 621,8
منها : ترحيل الأرباح	231,1	261,6	158,0	164,1	228,4
الحجم (مليار م^3)	39,1	38,1	38,5	29,0	25,6
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	1 439,0	1 425,3	1 442,3	1 078,6	952,8
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	4,3	5,1	6,5	6,8	4,9
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	**27 917,5**	**33 202,8**	**38 938,7**	**33 168,2**	**20 231,5**
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	2 913,5	3 220,5	3 723,2	3 123,3	2 076,3
(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)					
البترول الخام	31,8	31,5	31,1	33,9	27,2
أخرى	68,2	68,5	68,9	66,1	72,8
الكوندنسا	7,1	5,9	6,5	6,6	5,6
مواد البترول المكررة	19,9	21,0	20,7	20,5	23,3
غاز البترول المميع	8,0	9,0	8,7	7,3	9,0
الغاز الطبيعي المميع	11,1	10,8	9,2	11,2	12,0
الغاز الطبيعي	22,1	21,9	23,8	20,4	22,8

المصدر : وزارة الطاقة

رقم 07: صادرات المحروقات من 2017 الى 2021

		2017	2018	2019	2020	*2021
البترول الخام						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		10 459,9	12 117,6	11 231,5	5 509,9	9 740,9
منها : ترحيل الأرباح		2 308,3	2 756,4	2 409,2	1 424,5	2 162,7
الحجم (مليون برميل)		193,4	170,1	174,1	131,5	134,7
	(مليون طن متري)	24,7	21,7	22,2	16,7	17,1
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		54,1	71,3	64,4	42,1	72,7
الكوندونسا						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		1 950,5	2 527,2	2 192,1	1 136,2	2 030,6
منها : ترحيل الأرباح		361,1	420,6	334,8	246,5	230,9
الحجم (مليون برميل)		37,5	38,5	39,1	29,2	27,8
	(مليون طن متري)	4,2	4,3	4,4	3,3	3,1
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		51,9	65,6	56,1	38,6	73,2
مواد البترول المكررة						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		6 967,4	8 041,5	6 816,0	4 722,5	7 995,2
الحجم (مليون برميل)		123,2	112,9	108,1	115,6	107,4
	(مليون طن متري)	15,6	14,3	13,7	14,6	13,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		56,6	71,2	63,1	40,8	74,4
غاز البترول المميع						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		2 977,5	3 401,1	2 434,7	1 821,9	3 585,6
منها : ترحيل الأرباح		289,6	388,2	215,2	176,9	292,5
الحجم (مليون برميل)		75,3	71,9	68,0	60,7	63,8
	(مليون طن متري)	6,9	6,6	6,3	5,6	5,9
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		39,5	47,3	35,8	30,0	56,2
الغاز الطبيعي المميع						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		3 571,3	3 565,6	3 731,1	2 419,1	3 834,9
الحجم (مليار م³)		26,7	21,9	25,2	22,9	24,0
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)		623,0	511,5	599,6	532,8	557,8
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)		5,7	7,0	6,2	4,5	6,9
الغاز الطبيعي						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		7 276,2	9 285,7	6 762,8	4 621,8	7 606,5
منها : ترحيل الأرباح		261,6	158,0	164,1	228,4	436,7
الحجم (مليار م³)		38,1	38,5	29,0	25,6	39,0
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)		1 425,3	1 442,3	1 078,6	952,8	1 457,2
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)		5,1	6,5	6,8	4,9	5,2
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)		**33 202,8**	**38 938,7**	**33 168,2**	**20 231,5**	**35190,8**
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات		3 220,5	3 723,2	3 123,3	2 076,3	3122,8
	(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)					
البترول الخام		31,5	31,1	33,9	27,2	27,7
أخرى		68,5	68,9	66,1	72,8	71,2
الكوندونسا		5,9	6,5	6,6	5,6	5,8
مواد البترول المكررة		21,0	20,7	20,5	23,3	22,7
غاز البترول المميع		9,0	8,7	7,3	9,0	10,2
الغاز الطبيعي المميع		10,8	9,2	11,2	12,0	10,9
الغاز الطبيعي		21,9	23,8	20,4	22,8	21,6

رقم 08: الصادرات والواردات من 2017 الى 2021

	2017	2018	2019	2020	2021
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	8 069	8 199	7 694	7 723	8 877
الطاقة	1 899	977	1 369	890	513
المواد الأولية	1 456	1 814	1 921	2 199	3 401
المواد نصف المصنعة	10 483	10 468	9 840	7 614	7 313
التجهيزات الفلاحية	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	13 368	12 824	10 845	8 697	9 158
السلع الاستهلاكية	8 129	9 312	7 934	5 577	6 498
أخرى	4 086	3 459	3 766	2 523	1 398
المجموع :	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 421**	**37 405**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	350	373	408	437	576
الطاقة	33 202	38 897	33 244	20 016	34 058
المواد الأولية	73	93	96	71	182
المواد نصف المصنعة	845	1 626	1 445	1 287	3 490
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	-
التجهيزات الصناعية	78	90	83	77	171
السلع الاستهلاكية	20	34	36	37	79
المجموع الجزئي :	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**	**38 557**
أخرى	0	2	0	-	1
المجموع :	**34 569**	**41 115**	**35 312**	**21 925**	**38 558**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 367	2 218	2 068	1 909	4 500
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,8	17,2	17,6	21,8	23,7
التجهيزات الصناعية	27,8	26,9	24,8	24,6	24,5
السلع الاستهلاكية	16,9	19,6	18,1	15,7	17,4
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,0	5,4	5,9	8,7	11,7

رقم 09: ميزان المدفوعات من 2017 الى 2021

	*2017	*2018	*2019	*2020	**2021
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**-22,331**	**-16,914**	**-16,955**	**-18,684**	**-4,636**
الميزان التجاري	-13,506	-6,474	-8,494	-13,496	1,153
الصادرات (f.o.b)	34,569	41,115	35,312	21,925	38,558
المحروقات	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058
أخرى	1,367	2,218	2,068	1,909	4,500
الواردات (f.o.b)	-48,076	-47,589	-43,806	-35,421	-37,405
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-8,940	-9,240	-7,217	-4,452	-3,638
دائن	3,112	3,267	3,239	2,989	3,202
مدين	-12,052	-12,507	-10,456	-7,441	-6,840
دخل العوامل، صافي	-2,831	-4,595	-4,251	-2,992	-3,952
دائن	2,033	1,152	1,043	0,847	0,748
مدين	-4,863	-5,747	-5,294	-3,839	-4,700
دفع الفوائد	-0,037	-0,043	-0,070	-0,041	-0,132
أخرى	-4,825	-5,702	-5,223	-3,798	-4,568
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,221	-3,752	-3,143	-2,010	-3,042
تحويلات، صافية	2,945	3,395	3,007	2,256	1,801
رصيد حساب رأس المال	**0,568**	**1,094**	**0,028**	**2,315**	**3,158**
حساب رأس المال	0,001	0,000	0,000	-0,042	-0,003
الاستثمار المباشر (الصافي)	1,261	0,621	1,351	1,110	0,921
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**-0,066**	**0,150**	**-0,076**	**-0,274**	**-0,230**
السحب	0,102	0,278	0,035	0,000	0,000
الإهتلاك	-0,168	-0,129	-0,109	-0,274	-0,230
الأخطاء و السهو (الصافي)	-0,857	0,149	-1,037	1,521	2,469
الرصيد الإجمالي	**-21,762**	**-15,820**	**-16,927**	**-16,369**	**-1,479**
التمويل	**21,762**	**15,820**	**16,927**	**16,369**	**1,479**
زيادة الاحتياطيات الإجمالية (-)	21,808	15,850	17,034	16,460	4,146
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف	-0,031	0,040	0,093	0,054	0,059
مخصصات حقوق السحب الخاصة					-2,665
وضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	-0,014	-0,071	-0,200	-0,145	-0,062
للتذكير :					
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	97,332	79,882	62,756	48,167	45,296
بعدد أشهر استيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	19,425	15,951	13,879	13,485	12,285
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	54,053	71,277	64,440	42,069	72,747